

Distr.: General
11 December 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٥١ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد
لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار
في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - أداء الولاية
٥	ألف - لمحة عامة
٧	باء - تنفيذ الميزانية
٨	جيم - مبادرات دعم البعثة
١٠	دال - تعاون البعثة على المستوى الإقليمي
١٠	هـاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة
١١	واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج
٥٧	ثالثا - أداء الموارد



الرجاء إعادة استعمال الورق



٥٧	الموارد المالية	ألف -
٥٨	معلومات موجزة عن عمليات إعادة توزيع الموارد بين المجموعات	باء -
٦٠	نمط الإنفاق الشهري	جيم -
٦٠	الإيرادات والتسويات الأخرى	دال -
٦١	النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي	هاء -
٦١	قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية	واو -
٦٢	تحليل الفروق	رابعاً -
٦٧	الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما	خامساً -

رُبط مجموع نفقات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بهدف البعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج التي جمعت في عناصر، هي الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان؛ ودعم العملية السياسية، والمصالحة، والانتخابات؛ وإعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها؛ والدعم.

وكانت الفترة المشمولة بهذا التقرير ثالث فترة من عمل البعثة ومرحلة إنشائها. ومدد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٣٠١ (٢٠١٦)، أنشطة الولاية، فركزت البعثة جهودها على دعم حماية المدنيين وحقوق الإنسان عن طريق خفض وجود الجماعات المسلحة وتقليص الخطر الذي تشكله؛ ودعم عملية السلام والعملية السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك دعم الحكومة الجديدة وإنشائها ومساندتها في تنفيذ الإصلاحات وفي بناء قدراتها.

وبلغت النفقات التي تكبدتها البعثة في الفترة المشمولة بالتقرير ما قدره ٨٧١,٦ مليون دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام للموارد قدره ٩٤,٧ في المائة (قياساً إلى نفقات بلغت ٨٢٦ مليون دولار في الفترة السابقة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بمعدل استخدام للموارد قدره ٩٨,٤ في المائة).

ويعكس الرصيد الحر البالغ ٤٩,١ مليون دولار الأثر الصافي لانخفاض الاحتياجات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (١,٧ مليون دولار) الناجم أساساً عن التغيرات في نشر أفراد الشرطة، وزيادة الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين (١٨,٥ مليون دولار) الناجمة أساساً عن تعجيل جهود التوظيف وزيادة تكاليف المرتبات، وانخفاض التكاليف التشغيلية (٦٥,٩ مليون دولار) الناجم أساساً عن السعي إلى توظيف العمالة واقتناء المواد للمرافق والبنية التحتية على الصعيد المحلي عوضاً عن التشييد المقرر للهياكل ذات الجدران الصلبة من الدرجة التجارية، وتأخر نشر المنظومة الجوية بدون طيار وطائرة مروحية واحدة، وانخفاض عدد ساعات الطيران لعمليات البعثة.

ويرد الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما في الفرع الخامس من هذا التقرير.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)

الفرق				
النفقة	المخصصات	الإنفاق	المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٤١٨ ٩٩٦,٩	٤١٧ ٢٧٥,٥	١ ٧٢١,٤	٠,٤
الموظفون المدنيون	١٦٤ ٧٤٩,٤	١٨٣ ٢٩٣,٤	(١٨ ٥٤٤,٠)	(١١,٣)
التكاليف التشغيلية	٣٣٦ ٩٨١,٦	٢٧١ ٠٤٧,٤	٦٥ ٩٣٤,٢	١٩,٦
إجمالي الاحتياجات	٩٢٠ ٧٢٧,٩	٨٧١ ٦١٦,٣	٤٩ ١١١,٦	٥,٣
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١١ ٥٥١,٧	١٢ ٣٢٨,٨	(٧٧٧,١)	(٦,٧)
صافي الاحتياجات	٩٠٩ ١٧٦,٢	٨٥٩ ٢٨٧,٥	٤٩ ٨٨٨,٧	٥,٥
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	٩٢٠ ٧٢٧,٩	٨٧١ ٦١٦,٣	٤٩ ١١١,٦	٥,٣

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	القوام المعتمد ^(أ)	القوام المقرر (المتوسط) ^(ب)	القوام الفعلي (المتوسط)	معدل الشواغر (النسبة المئوية) ^(ج)
المراقبون العسكريون	١٦٩	١٦٩	١٣٩	١٧,٨
الوحدات العسكرية	١٠ ٥٨١	١٠ ٥٨١	١٠ ٣٠٤	٢,٦
شرطة الأمم المتحدة	٤٠٠	٤٠٠	٣١٩	٢٠,٣
وحدات الشرطة المشكلة	١ ٦٨٠	١ ٦٨٠	١ ٤٤٩	١٣,٨
الموظفون الدوليون	٧٣٨	٧٣٨	٥٨٥	٢٠,٧
الموظفون الفنيون الوطنيون	١١٦	١١٦	٧٨	٣٢,٨
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٥٦٨	٥٦٨	٣٥١	٣٨,٢
متطوعو الأمم المتحدة				
الدوليون	١٨٣	١٨٣	١٥١	١٧,٥
الوطنيون	٥٥	٥٥	٤١	٢٥,٥
الوظائف المؤقتة				
الموظفون الدوليون	٥٢	٥٢	٣٠	٤٢,٣
الموظفون الفنيون الوطنيون	٢	٢	١	٥٠,٠
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	١٠	١٠	-	١٠٠,٠
الأفراد المقدمون من الحكومات	١٠٨	٤٠	٩٠	(١٢٥,٠)

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

(ب) استناداً إلى نشر الوحدات المقرر.

(ج) استناداً إلى النشر الشهري الفعلي وشغل الوظائف للفترة المقررة للنشر والقوام الشهري المقرر.

أولا - مقدمة

- ١ - ترد الميزانية المقترحة للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ شباط/فبراير ٢٠١٦ (A/70/712) ويصل مبلغها الإجمالي إلى ٩٣١ ٠٧١ ٧٠٠ دولار (مبلغها الصافي ٩١٩ ٥١٤ ٣٠٠ دولار). وتغطي هذه الميزانية تكاليف نشر القوام الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ٢٢١٧ (٢٠١٥)، أي ١٠ ٧٥٠ من الأفراد العسكريين، من بينهم ٤٨٠ من المراقبين العسكريين وضباط الأركان العسكريين، و ٢ ٠٨٠ من أفراد الشرطة، من بينهم ٤٠٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٤٠ من موظفي السجون، و ٧٩٠ موظفاً دولياً (منهم ٥٢ موظفاً مؤقتاً)، و ٦٩٦ موظفاً وطنياً (منهم ١٢ موظفاً مؤقتاً)، و ٢٣٩ من متطوعي الأمم المتحدة.
- ٢ - وقد أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، بأن تخصص الجمعية العامة مبلغاً إجماليه ٨٠٠ ٢٧٨ ٩٢٩ دولار للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/742/Add.12، الفقرة ٧٧).
- ٣ - وخصصت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧١/٧٠، مبلغاً إجماليه ٩٢٠ ٧٢٧ ٩٠٠ دولار (صافيه ٩٠٩ ١٧٦ ٢٠٠ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقد قسم المبلغ الكلي كأفضية مقررة على الدول الأعضاء.
- ٤ - وقرر مجلس الأمن، في قراره ٢٢٦٤ (٢٠١٦)، أن يضم قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى عدداً في حدود ١٠ ٧٥٠ من الأفراد العسكريين، بمن فيهم ٤٨٠ من المراقبين العسكريين وضباط الأركان العسكريين، و ٢ ٠٨٠ من أفراد الشرطة، منهم ٤٠٠ ضابط من ضباط الشرطة، و ١٠٨ من موظفي السجون من بينهم ٦٨ موظفاً إضافياً من موظفي السجون.
- ٥ - ونتيجة لتوقيت قرار زيادة عدد موظفي السجون، فإن ميزانية البعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، التي تستند إلى نشر ما عدده ٤٠ من موظفي السجون، كما وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٧١/٧٠، لم تعكس الموارد الإضافية في ما يتعلق بالزيادة المأذون بها في عدد الأفراد.

ثانياً - أداء الولاية

ألف - لمحة عامة

- ٦ - أنشأ مجلس الأمن ولاية البعثة في قراره ٢١٤٩ (٢٠١٤)، ومددها في قرارات لاحقة صادرة عنه. وقرر المجلس، في قراره ٢٢٦٤ (٢٠١٦)، أن يأذن للبعثة بقوام قدره ١٠٨ من موظفي السجون، من بينهم ٦٨ موظفاً إضافياً من موظفي السجون. ونص المجلس على ولاية فترة الأداء في قراره ٢٢٨١ (٢٠١٦) و ٢٣٠١ (٢٠١٦).
- ٧ - وكلفت البعثة بمساعدة مجلس الأمن في تحقيق هدف عام يتمثل في دعم تهيئة الظروف المواتية لخفض وجود الجماعات المسلحة وتقليص الخطر الذي تشكله على نحو مطرد. وبالإضافة إلى ذلك،

كُلفت البعثة بمساعدة مجلس الأمن في تحقيق أهداف رئيسية إضافية تتمثل في دعم السلطات المنتخبة في حماية السكان المدنيين، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتيسير إيجاد بيئة آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية، وحماية الأمم المتحدة؛ وبدء عملية سياسية شاملة للجميع في جمهورية أفريقيا الوسطى تعالج الأسباب الجذرية للأزمة وتفضي إلى تحقيق السلام الدائم والمصالحة والأمن في البلد، واستعادة سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب؛ ويسلط سلطة الدولة، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم إلى الحكومة للتصدي للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

٨ - وقرر المجلس في قراره ٢٣٠١ (٢٠١٦)، في جملة أمور، أن يأذن للبعثة بإجراء مسح لانتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام ٢٠٠٣؛ ودعم إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان؛ ودعم عمليات الوساطة والمصالحة في البلد، بما يشمل الحوار الوطني، وآليات العدالة الانتقالية، وآليات حل النزاعات؛ ودعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في وضع وتنفيذ استراتيجية لإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك مساعدة السلطات الوطنية على وضع آليات التحري، ودعم إجراءات توظيف ٥٠٠ من ضباط الشرطة والدرك والتحري في بياناتهم وتدريبهم، ومساعدة الحكومة على وضع خطة لإعادة تفعيل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى؛ ودعم السلطات في وضع وتنفيذ برنامج وطني لنزع سلاح أعضاء الجماعات المسلحة وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وبالنسبة للعناصر الأجنبية، إعادة إدماجهم؛ ودعم الحكومة في وضع وتنفيذ خطة وطنية لإدماج الأفراد المؤهلين من مُسرحي الجماعات المسلحة في قوات الأمن والدفاع؛ وتقديم المساعدة التقنية إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها لتفعيل المحكمة الجنائية الخاصة من أجل مكافحة الإفلات من العقاب.

٩ - وفي إطار الجهود الرامية إلى الحد من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، واصلت البعثة تنفيذ استراتيجيتها الثلاثية الأبعاد القائمة على المنع والإنفاذ والإجراءات التصحيحية، مع التحول في تركيز ما يقدم من مساعدة نحو ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين المزعومين، الأمر الذي أدى إلى تعيين مدافع عن حقوق الضحايا. وأقامت البعثة أيضاً صلات تنسيق مع كيانات خارجة عن البعثة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، من خلال فرقة العمل المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية المحلية التي تقدم الخدمات للضحايا، من أجل تحقيق أفضل النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت سلسلة من الدورات التدريبية بشأن التنوير والإجراءات الوقائية لمختلف مستويات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، تم التشديد خلالها على المساءلة ومسؤولية جميع الأفراد في إطار عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

١٠ - وفي إطار هذه الأهداف العامة، أسهمت البعثة في تحقيق عددٍ من الإنجازات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير من خلال تنفيذها للنواتج الرئيسية ذات الصلة المبينة في الأطر الواردة أدناه، المجمعة في إطار العناصر الموضوعية وعنصر الدعم.

١١ - ويتضمن هذا التقرير تقييماً للأداء الفعلي مقارنة بأطر الميزنة القائمة على النتائج المقررة المبينة في ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويُقارن تقرير الأداء هذا، بوجه خاص، بين مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي المحرز خلال الفترة المعنية قياساً بالإنجازات المتوقعة، من جهة، ومؤشرات الإنجاز المقررة والناتج المنجزه فعلاً قياساً بالنواتج المقررة، من جهة أخرى.

باء - تنفيذ الميزانية

١٢ - تم تكبد نفقات قدرها ٨٧١,٦ مليون دولار من إجمالي الموارد البالغة ٩٢٠,٧ مليون دولار المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وهو ما يمثل معدل استخدام للموارد قدره ٩٤,٧ في المائة. وبحسب متوسط معدل الشغور الفعلي على أساس النشر المقرر وفترة شغل الوظائف، التي تتباين بين فئات الموظفين.

١٣ - وقد برزت تحديات كبيرة فيما يتعلق بالحالة الأمنية في البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حين وصلت عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أكثر مستوياتها أمنًا منذ اندلاع الأزمة في عام ٢٠١٣، فقد ظهرت نقاط ساخنة في الشمال الغربي للبلد ووسطه وجنوبه الشرقي، مما فاقم الأزمة الإنسانية وتسبب في نشوء مصاعب كبيرة في مجال حماية المدنيين. وكانت بعثة الأمم المتحدة هدفًا للجماعات المسلحة، التي كانت تسعى بنشاط إلى الحيلولة دون إعادة إرساء سلطة الدولة وإلى تقويض مؤسسات الدولة من خلال الأنشطة الإجرامية المنتشرة على نطاق واسع، بدافع من التنافس المرتبط بالهجرة الموسمية للماشية والجهود الرامية إلى السيطرة على الأراضي الغنية بالموارد. وقد أدى تدهور الحالة الأمنية إلى تزايد الضغط على خدمات معينة، لا سيما القوات العسكرية وقوات الشرطة وشرطة الأمم المتحدة، مما حد من التقدم المحرز في بعض المناطق مثل بريا وبانغاسو. وبالإضافة إلى ذلك، حال التأخير في العمليات السياسية الوطنية دون تنفيذ البعثة لولايتها فيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وأدى عدد من التحديات المتعلقة بالقدرات على الصعيد الوطني إلى حدوث تأخيرات فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة وآليات العدالة الانتقالية وتقديم الدعم لملاحقة مرتكبي الجرائم الخطيرة. كذلك، فإن الخطاب الطائفي المتزايد في الأزمة، الذي استُخدم في حشد أعضاء الجماعات المسلحة، قد أدى إلى إعاقة الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة.

١٤ - وعلى الرغم من التحديات الأمنية والسياسية التي تواجهها البعثة، فقد أحرز تقدم كبير. وقد تمكنت البعثة، بفضل وضع أكثر مرونة للقوة وشرطة الأمم المتحدة، باقتران مع استخدام تكنولوجيات جديدة لتحسين الإنذار المبكر والتأهب، من أن تقوم بردود قوية على الهجمات التي تستهدف السكان وموظفي الأمم المتحدة. وواصل أفراد الجماعات المسلحة الانخراط في البرامج التمهيدية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جميع أنحاء البلد، وشارك المقاتلون غير المؤهلين للمشاركة في هذه البرامج وغيرهم من أفراد المجتمعات المحلية في برامج الحد من العنف الأهلي. ودعمت البعثة تعيين ضباط الشرطة والدرك، مما أدى إلى التوسع التدريجي لقوات الأمن الداخلي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٥ - وأحرز تقدم كبير أيضاً في حماية المدنيين وحقوق الإنسان، مع زيادة مشاركة السلطات الوطنية. ودعمت البعثة الحكومة في إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفي تنفيذ توصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وساعدت في تعزيز قدرة السلطة القضائية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلد. وقامت البعثة باستخدام عدد من الأدوات والاستراتيجيات للتصدي لانتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد النساء والأطفال، مما أفضى إلى إصدار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتقرير بشأن تحديد الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ونظمت البعثة بعد ذلك سلسلة من حلقات العمل مع السلطات والمؤسسات الوطنية والمجتمع

المدني ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين بهدف زيادة تبني الجهات الوطنية للنتائج التي تم التوصل إليها في التقرير. واستجابة للأزمة الإنسانية المتزايدة، عززت البعثة من التنسيق بين المدنيين والعسكريين، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإنسانية، من أجل ضمان تقديم المعونة الإنسانية إلى المشردين واللاجئين.

١٦ - واستمر العديد من المبادرات الرامية إلى دعم العملية السياسية وعملية السلام، بما في ذلك المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، التي يقودها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بدعم من أنغولا وتشاد والكونغو. ووقع ممثلو الحكومة و ١٣ جماعة مسلحة اتفاقاً برعاية جمعية سانت إيجيديو في روما أنشأ نظاماً لوقف إطلاق النار، ضمن تدابير أخرى، ووافق أعضاء المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة على اعتماد خريطة طريق واحدة لعملية وساطة أوسع نطاقاً. وأكد الشركاء الدوليون دعمهم للجهود التي تبذلها الحكومة لكفالة الوقف الفوري للعنف. وعلى الرغم من عدم تنفيذ برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فقد أدت الاجتماعات التي عُقدت بين جميع الجماعات المسلحة الرئيسية الأربع عشرة والحكومة إلى الموافقة على استراتيجية وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبدء مشروع تحريي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى الصعيد المحلي، أدى دعم الحوارات المجتمعية التي عقدت مع السياسيين المحليين إلى تعزيز الروابط بين السكان والدولة، وساعدت الزيادة في عدد مبادرات التخفيف من حدة النزاعات على التخفيف من التوترات الطائفية. وخلال هذه العمليات، دعمت البعثة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة.

١٧ - ووضع الأساس التشريعي لدعم إجراء الانتخابات المحلية، بينما اعتمدت تشريعات وسياسات واستراتيجيات وطنية لدعم إصلاح قطاع الأمن. بيد أن التقدم المحرز نحو إعادة إرساء سلطة الدولة، ولا سيما في مجال سيادة القانون، كان بطيئاً. وعلى الرغم من أن الموظفين القضائيين قد أعيدوا تدريباً إلى المناطق وتم نشر مدراء السجون المدنيين في سجون بوار وبيرياتي وبانغاسو وبريا وبوسميلي ومبايكي وبوسانغوا وباوا وبامباري وأوبو، فإن الافتقار إلى الهياكل الأساسية القضائية والسجنية خارج العاصمة قد أعاق الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب.

١٨ - وبالإضافة إلى الحالة الأمنية المتقلبة والظروف الإنسانية المتدهورة، استمرت العوامل التالية في التأثير على استخدام الموارد: (أ) التحديات اللوجستية المتعلقة بالطرق وغيرها من البنى التحتية في منطقة العمليات وسوء الأحوال الجوية؛ (ب) والجهود التي بذلتها البعثة لاتباع نهج داخلي في توفير الخدمات للبعثة دعماً لها في أداء ولايتها عوضاً عن الاستعانة بجهات تجارية خارجية لتقديم الخدمات كما هو متوخى، وتقليل أثرها البيئي مع الاستثمار في الوقت ذاته في قدرات المجتمع المحلي.

جيم - مبادرات دعم البعثة

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة إيفاد أفرادها إلى جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك مقر البعثة ومختلف مبانيها في بانغي، وثلاثة مقر قطاعية (كاغا باندورو وبريا وبوار)، وخمسة مكاتب ميدانية متكاملة (نديلي وبامباري وبوسانغوا وبانغاسو وبيرياتي)، وثلاثة مكاتب فرعية (باوا وأوبو وبراو)، وأكثر من ٣٠ موقعاً آخر بها وجود عسكري دائم فقط. وبالإضافة إلى ذلك، أبقى البعثة على عناصر للدعم في دوالا بالكاميرون، وفي المركز اللوجستي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب المشتريات الإقليمي، وكلاهما موجودان في عنيتي بأوغندا.

٢٠ - وكما هو مبين في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، فقد توقفت خطط تشييد مباني الثكنات والطهي والطعام في معسكرات الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة في حوالي ٤٠ موقعاً في قطاعات الغرب والوسط والشرق، التي بدأت خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ بتكلفة قُدرت بمبلغ ٤٢,٧ مليون دولار لفترة ثلاث سنوات، أو ١٤,٢ مليون دولار في السنة، وذلك بعد استعراض برنامج التشييد الأصلي. وهذا الأمر أسهم إسهاماً كبيراً في الرصيد الحر الإجمالي للفترة المشمولة بالتقرير. وقد أظهر الاستعراض التحديات التي تواجهها البعثة فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع التشييد المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، مثل الافتقار إلى ما يكفي من العمال المهرة، وما يرتبط بذلك من الوقت اللازم لشراء وتسليم مواد البناء ومعداته، والبيئة الأمنية الهشة، وانعدام البنى التحتية للنقل البري في جميع أنحاء البلد، مما أدى إلى تأخير برنامج التشييد الأولي.

٢١ - وفي حين أن استخدام الهياكل ذات الجدران الصلبة أو الأكثر ديمومة من الدرجة المحلية في أماكن الإقامة والحيز المكتبي يعكس تغييراً في استراتيجية إنشاء المرافق والبنى التحتية للبعثة، فقد أدى استخدام البنايات الجاهزة ومعسكرات إيواء الأفراد المتكاملة التي تم اقتناؤها حديثاً في ثلاث من مكاتب القطاعات وثمان من مكاتب القطاعات الفرعية، والتي شملت تركيب ٥٠٨ وحدات، إلى تحسن كبير في الظروف المعيشية للأفراد في الميدان. وشرعت البعثة في تشييد أماكن إقامة صلبة الجدران من الدرجة المحلية للأفراد النظاميين وبعض الموظفين المدنيين، مع الاعتماد قدر الإمكان على العمالة المحلية والمواد المحلية. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت خطة التشييد المنقحة تُنفَّذ بمعدلات تقل عن إجمالي احتياجات الموارد المتوقعة مقارنة بتقديرات الجدول الزمني الأصلي للمشروع الذي يستغرق ثلاث سنوات.

٢٢ - ومع رحيل القوة العسكرية الفرنسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بعد انتهاء تدخلها العسكري، أي "عملية سانغاري" التي بدأتها في عام ٢٠١٣، بدأت البعثة أعمال بناء وتحسين مواقع هبوط المروحيات القادرة على العمل ليلاً لدعم عمليات البعثة وعمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين. وبدعم من المهندسين العسكريين، واستناداً إلى المفهوم العسكري المنقح للعمليات، أكملت البعثة إنشاء ٢١ موقعاً لهبوط المروحيات في بامباري وبانغاسو وبيريراتي وبوسانغوا وبريا ونديلي وباوا.

٢٣ - ونفذت البعثة مشروع الأمن المادي المقرر لستة مواقع في بانغي، بما في ذلك تركيب معدات وتشكيل كاميرات المراقبة وأجهزة الاستشعار الثابتة، مما أدى إلى تحسن كبير في الأمن المادي لمباني البعثة الرئيسية في بانغي.

٢٤ - وتم نشر المنظومة الجوية بدون طيار، التي كان مصدرها بلد مساهم بقوات، في نيسان/أبريل ٢٠١٧ في بامباري، فيما يتصل بنشاط الجماعات المسلحة في بامباري وبانغاسو وحولهما. وقد حسنت هذه التكنولوجيا الإمام بالحالة، وتوقع التهديدات الأمنية، وكيفية القيام بالعمليات العسكرية. وتتكون المنظومة من سبع طائرات متوسطة المدى قادرة على تغطية مساحة يصل شعاعها إلى ٨٠ كيلومتراً، ومساحة تمتد إلى ٢٠٠ كيلومتر باستخدام محطة ثانية للمراقبة الأرضية تُشغلها وحدة تكتيكية خاصة بالمنظومات الجوية بدون طيار تابعة لإحدى الوحدات العسكرية.

٢٥ - وأنشئ فرع مصري في مقر القطاع في بوار في آذار/مارس ٢٠١٧، وهو يمثل أول فرع للخدمات المصرفية الكاملة في البلاد خارج بانغي منذ اندلاع الحرب الأهلية في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وكان هذا الإنجاز معلماً بارزاً بالنسبة لتطور البعثة والمصرف، مما أدى إلى تحسين الكفاءة من حيث تخفيض السفر

وزيادة الإنتاجية بالنسبة لعمليات البعثة. ويسّر الفرع المصري استلام مرتبات أفراد الأمم المتحدة والمتعاقدين معها في قطاع الغرب، وتبادل النقد، وتحويل الأموال واستلامها من أجل الأنشطة الرسمية، وتخفيض الحاجة إلى نقل السيولة من بانغي وإليها. ونتيجة لانخفاض الحاجة إلى تقديم النقد إلى القطاع، أمكن تقليل مخاطر الأمن والسلامة على الأفراد وموارد الأمم المتحدة إلى أدنى حد. وكان إنشاء فرع في بريا وآخر في كاغا باندورو جاريا في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٦ - وبالإضافة إلى تدهور الحالة الأمنية، واستمرار الاشتباكات وزيادة الاقتتال بين الجماعات المسلحة وجماعات الدفاع عن النفس المعادية، والهجمات على المشردين داخليا والموظفين العاملين في مجال العمل الإنساني وأفراد البعثة، خارج بانغي، كان للعوامل التالية أثر على قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها وتقديم الدعم: (أ) صعوبات في تعيين موظفين وطنيين يتمتعون بالمؤهلات والمهارات الكافية؛ (ب) صعوبات في العثور على مقدمي خدمات بأسعار معقولة، لا سيما في مجال صيانة المركبات والنقل وإدارة المعسكرات وإدارة النفايات؛ (ج) وتحديات في مجال توريد المواد المحلية والاستعانة بأفراد متعاقدين محليين بمهارات كافية؛ (د) والتأخير في نشر مروحية عسكرية قتالية واحدة فضلا عن المنظومة الجوية بدون طيار؛ (هـ) وتحديات لوجستية ناجمة عن سوء ظروف الطرق، والبنية التحتية السيئة التي يتعذر الوصول إليها، وسوء الأحوال الجوية. وتجدد الإشارة على وجه الخصوص إلى أن البعثة قامت بإصلاح بعض الطرق والجسور لتوفير إمكانية إيصال المواد والخدمات، لكن الأحوال الجوية السيئة أدت إلى تعذر الوصول إلى بعض المناطق النائية عن طريق البر خلال موسم الأمطار بأكمله.

دال - تعاون البعثة على المستوى الإقليمي

٢٧ - عملت البعثة عن كثب مع بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، لا سيما في مجالي إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك مع القوة العسكرية الفرنسية حتى رحيلها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. واستمرت البعثة في اللجوء إلى خدمات مركز اللوجستيات التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمركز الإقليمي للمشتريات، ومركز الخدمات الإقليمي في عنيتي، لدعم عملياتها. وتلقت البعثة فائضا من اللوازم والمعدات والأثاث من بعثات منتهية، لا سيما من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

٢٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تجلّى التعزيز المستمر لروح "وحدة العمل في الأمم المتحدة" في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال التنسيق الشامل لمنظومة الأمم المتحدة والبعثة في وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والاستجابة المنسقة للأمم المتحدة للأولويات المحددة في الخطة الحكومية الوطنية للإنعاش وبناء السلام التي تمثل إنجازا كبيرا في توحيد الإسهامات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومن البعثة.

٢٩ - وبالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء آخرين، اضطلعت البعثة بأنشطة مختلفة وحققت النتائج المرجوة منها. وفي هذا الصدد، دعمت البعثة والفريق القطري الحكومة في وضع واعتماد استراتيجية شاملة لإعادة إرساء سلطة الدولة. وحددا أوجه التقارب/مجالات التركيز لإجراءات مشتركة من أجل إحداث أثر كبير من شأنه تجسيد فرص الانتقال من طور المساعدة الإنسانية إلى طور الإنعاش.

ووقع الاختيار على بامباري بوصفها منطقة ينصب عليها التركيز، وبناء على ذلك وضعت الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة، خطة مشتركة للطوارئ. وساهمت كل وكالة وفقا لولايتها وميزتها النسبية بطريقة منسقة. ونُفذت إجراءات متعددة القطاعات لاستعادة قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الاجتماعية واستعادة قدرتها على تأدية المهام الحكومية الأساسية، ومزجت هذه الإجراءات قطاعات الأمن وبناء السلام والدعم في حالات الطوارئ ودعم الإنعاش، حسبما يقتضيه الحال. وبالإضافة إلى ذلك، وسعيا إلى تحسين اتساق الاتصالات والرسائل الموجهة إلى الشركاء والحكومة والجمهور بوجه عام، وضعت منظومة الأمم المتحدة والبعثة استراتيجية اتصال مشتركة وأنشأتا فريقا عاملا مشتركا يُعنى بتنفيذ هذه الاستراتيجية. وكان الهدف من ذلك هو إطلاع المستفيدين والشركاء الآخرين على النتائج التي تحقّقها الأمم المتحدة والتحديات التي تواجهها، من خلال رسائل متناسقة تتفق مع الرسائل التي تبثها الوكالات المتخصصة والبعثة بصورة مستقلة.

٣٠ - وشاركت البعثة في المحادثات التي قادتها جمعية سانت إيجيديو في روما، والتي جمعت بين جهات فاعلة من الحكومة والجهات الفاعلة من الجماعات المسلحة وأفضت إلى توقيع اتفاق شكّل الأساس لعملية وطنية وشاملة للمصالحة تخطى بدعم كامل من المجتمع الدولي. وكان الهدف من هذه العملية هو إتاحة تمثيل الجماعات المسلحة في المحفل السياسي وإدماج أعضائها في القوات المسلحة للبلد مقابل إنهاء الهجمات وعمليات الحصار.

٣١ - واستمر التعاون الوثيق بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين من أجل تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة. وعُين المدعي الخاص الدولي في شباط/فبراير ٢٠١٧ ووصل إلى بانغي في أيار/مايو. وعُين جميع القضاة الوطنيين الخمسة للمرحلة الأولى للمحكمة وأدوا اليمين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، جنبا إلى جنب مع المدعي الخاص. وانضمت البعثة إلى شركاء آخرين في الإعداد لاجتماع المائدة المستديرة للجهات المانحة بشأن تمويل خطة الإنعاش لجمهورية أفريقيا الوسطى والمشاركة فيه، وقد عقد الاجتماع في بروكسل في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمثلت الأولوية الرئيسية للبعثة، في إطار هذا العنصر، في تحقيق استقرار الحالة الأمنية وحماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتهم. وأحرزت البعثة تقدما كبيرا في جهودها الرامية إلى توفير الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان، على الرغم من التحديات الكبيرة القائمة. وشهدت عدة مناطق اندلاع أعمال عنف خطيرة، أسفرت عن وقوع وفيات، بما في ذلك وفاة بعض أفراد حفظ السلام والعاملين في مجال العمل الإنساني، وعن نزوح الآلاف من الأشخاص. غير أن الاشتباكات المسلحة بين الأطراف المتنازعة انخفضت بنسبة تقدر بنحو ٩,٦ في المائة بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وحافظت البعثة على الأمن في بانغي. وفي جميع أنحاء البلد، نُشرت تعزيزات للوحدات العسكرية بكفاءة، مع زيادة عدد الدوريات في المراكز السكانية الكبيرة من أجل تحسين الوضع الأمني. وأدى استخدام التكنولوجيات الجديدة وتحسين نُظم الإنذار المبكر إلى تعزيز التوعية الإعلامية وتمكين البعثة من أن تعد إعدادا أفضل تدابير قوية للتصدي للهجمات على السكان والبعثة. ومن أجل زيادة تعزيز حماية المدنيين، نُظمت حلقات عمل أتاحَت إمكانية وضع خطط للحماية المجتمعية. وأُجريت

تدريبات ودوريات مشتركة مع قوات الأمن الداخلي بُغية تعزيز قدرة السلطات الوطنية على حماية المدنيين. وبهدف تيسير الإيصال المأمون والفوري والكامل للمساعدة الإنسانية، أُجريت أعمال لإصلاح الطرق والجسور والمطارات.

٣٣ - وسعياً إلى دعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، قامت البعثة برصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عن هذه الانتهاكات والتجاوزات والمساعدة في التصدي لها، وعملت مع السلطات الوطنية لتحسين قدرتها في هذا الصدد. ورغم زيادة عدد حالات انتهاك حقوق الإنسان المسجلة خلال الفترة المعنية، فإن معظم الحالات كانت تتعلق بالاعتقال التعسفي والاحتجاز وسلب الحرية. وفي الكثير من هذه الحالات، تمكنت البعثة من التدخل لضمان الإفراج عن المحتجزين لدى الشرطة أو الدرك أو الجماعات المسلحة. كما أطلعت البعثة الحكومة على تقارير يمكن أن تكون أدوات للدعوة، ومنها التقرير المتعلق بتحديد انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، الذي سُيستخدم في إطار الملاحظات في المستقبل. وقامت بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، بتوثيق حالات انتهاكات جسيمة ارتكبتها أطراف النزاع ضد الأطفال، وشملت زيادة ملحوظة في تجنيد واستخدام الجماعات المسلحة للأطفال. وبسبب انعدام الأمن وانعدام سيادة القانون وضعف حضور السلطات الحكومية وعدم أداء المحاكم الجنائية لمهامها، عجز الضحايا والشهود، في الغالبية العظمى من الحالات، عن إبلاغ السلطات بهذه الحوادث، ولم تجر أي ملاحقات بشأن الانتهاكات. ومع ذلك، أُحرز تقدم كبير في الجهود الرامية إلى تحرير الأطفال من الجماعات المسلحة، إذ انفصل ٥٧٢ ٣ طفلاً عن الجماعات المسلحة وأُدمجوا في برامج للرعاية تديرها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاء آخرون.

٣٤ - وشاركت جهات فاعلة رئيسية، بما فيها السلطات المحلية والوطنية ووكالات إنفاذ القانون والسلطات القضائية، في الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب، بسبل منها تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات وبرامج للتدريب. وساعدت هذه البرامج على زيادة المعرفة بمسائل حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية على الصعيد الوطني ومكنت الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية من الامتثال للمعايير والمبادئ الدولية ذات الصلة في أداء واجباتها. وشجعت البعثة البلد على تويي المسؤولية عن معايير حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وعززت الخبرات الوطنية في هذا الصدد. وتُظمت حلقات عمل لكسب التأييد والدعوة بهدف دعم إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونتيجة لذلك، وبدعم من البعثة، اعتمد البرلمان القانون المنشئ للجنة وأصدرته الرئاسة، ما يشكل خطوة هامة للمضي قدماً في الجهود التي تبذلها الحكومة للامتثال للمعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان. وواصلت البعثة دعم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في تفعيل القانون. وعلاوة على ذلك، تم توعية ما يزيد عن ٩١٧ ٢ شخصاً، بمن فيهم عناصر من الجماعات المسلحة، بالصلات القائمة بين النزاعات والعنف الجنسي والجنساني وحقوق الإنسان وحماية الطفل.

٣٥ - وأُتخذت خطوات هامة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك مصادقة جميع الجماعات المسلحة على البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وتوقع أن تنضم الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى إليه. غير أنه تعذر التوصل إلى توافق سياسي في الآراء بين الحكومة والجماعات المسلحة بشأن الاستراتيجية الواجب اتباعها، خلال اجتماع اللجنة الاستشارية لتابعة أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، المعقود في

نيسان/أبريل ٢٠١٦، ما ظل يؤخر بدء العمل بالبرنامج. وواصلت البعثة تقديم الدعم التقني إلى الحكومة لوضع الاستراتيجية والبرنامج الوطنيين لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دعماً للتنفيذ النهائي، بسبل منها تنظيم حملات التوعية وكسب التأييد. وقامت البعثة بتعزيز القدرات التشغيلية للنظراء الوطنيين في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من خلال طائفة من الأنشطة تراوحت بين تعزيز الخبرات عن طريق جعل موظفين دوليين في البعثة يشتركون مع نظراء وطنيين في الموقع وتقديم المشورة التقنية والدعم اللوجستي. وشاركت البعثة والسلطات المحلية في برامج إذاعية لإعلام عامة السكان والجماعات المسلحة بحالة الأعمال التحضيرية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وشجعتهم على الالتزام بهذه العملية ودعمها.

٣٦ - وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة، من خلال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بتقديم الدعم إلى السلطات الوطنية في إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمساعدة في زيادة عدد المتفجرات من مخلفات الحرب التي أُبطل مفعولها في المجتمعات المحلية.

٣٧ - وبهدف مكافحة الإفلات من العقاب، واصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تيسير عمل المحكمة الجنائية الخاصة في مجال توظيف الموظفين القضائيين واختيارهم. وأدى المدعي الخاص وأربعة قضاة وطنيين اليمن وكان من المتوقع أن يصل ثلاثة قضاة دوليين آخرين إلى جمهورية أفريقيا الوسطى بحلول أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ونُظمت لفائدة أفراد الشرطة القضائية والقضاة دورات تدريبية بشأن مواضيع من قبيل الطب الشرعي والتحقيق في العنف الجنسي بهدف بناء القدرات المحلية. وإضافة إلى ذلك، تلقت جهات التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية والفئات الضعيفة في قوات الأمن الداخلي لأفريقيا الوسطى التدريب من أجل تعزيز قدرتها على المشاركة في المحاكمات، بينما شارك زعماء القرى والقادة الدينيون وقادة المجتمعات المحلية المعنون بالقضاء العرفي في حلقات عمل لدعم زيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء في جمهورية أفريقيا الوسطى ولتعزيز النظم القضائية الرسمية وغير الرسمية.

الإنجاز المتوقع ١-١: إحراز تقدم في تحسين البيئة الأمنية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
تناقص عدد الهجمات والاشتباكات المسلحة بين أطراف النزاع (٢٠١٤/٢٠١٥: ١؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: صفر)	انخفاض في الاشتباكات المسلحة بين أطراف النزاع إلى ١٨٦ حالة مقارنة بما عدده ٢٠٩ حالات في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦
زيادة في عدد أفراد الجماعات المسلحة الذين يشاركون في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن (٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٠٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٠٠٠)	زيادة قدرها ٣١٢ مقاتلاً جديداً شاركوا من خلال التسجيل وانخرطوا في الأنشطة التمهيدية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (٩٩٦ رجلاً و ٣١٦ امرأة). ومن خلال هذه الأنشطة، شارك المقاتلون السابقون فيما بعد في أنشطة إعادة التأهيل والأنشطة المدرة للدخل، بما في ذلك التدريب أثناء العمل، مما أدى إلى زيادة الأمن على مستوى المجتمعات المحلية وتعزيز التماسك الاجتماعي

شارك مستفيدون، بزيادة قدرها ٣٠٠٠ شخص، بمن فيهم مقاتلون غير مؤهلين للمشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى الوطن، في بانغي، في مشروع الحد من العنف الأهلي، الذي وفر تدريباً مهنياً ودورات في مجالات الميكانيك وقيادة المركبات والنجارة والتجارة والبناء واللحام والخياطة والمهارات الحاسوبية وفي الأنشطة الزراعية الرعوية، وذلك في شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويُعزى انخفاض عدد المستفيدين إلى الحالة الأمنية والتأخير في تنفيذ المشروع الذي أطلقته، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بعثة الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمنظمات غير الحكومية المحلية.

حُسّنت الظروف من خلال تشييد وتجديد البنى التحتية في ثلاثة مواقع لوحدات الشرطة والدرك الوطنية. وبدأت سبعة مشاريع إضافية وكانت جارية بحلول نهاية الفترة وهي: تشييد مبنى مركز الشرطة في بونغ، بانغي؛ وتأهيل مركز الدرك في أبا، نانا - مامبيري، ومركز الدرك في بيراو، فاكغا، والمخفر في باورو، نانا - مامبيري، والمخفر في باوا، أوهام - بندي؛ وتجهيز وحدات الشرطة والدرك في بامباري

ويُعزى التأخير في إنجاز بعض المشاريع إلى مغادرة الشركاء المنفذين بسبب الحالة الأمنية

جرى التحقق من سوابق ٣٦٩ فرداً إضافياً من أفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى من خلال عملية مبسطة تولتها وزارة الدفاع، وتحققت وزارة الأمن الداخلي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبدعم من البعثة، من سوابق ٣٥٦٨ فرداً إضافياً من أفراد قوات الأمن الداخلي (٢٠٦١ من الدرك و ١٥٠٧ من ضباط الشرطة).

زيادة في عدد أفراد الجماعات المسلحة غير المؤهلين للمشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى الوطن وفي عدد أفراد المجتمعات المحلية المستفيدين من مشاريع الحد من العنف الأهلي (٢٠١٥/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٥٠٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥٠٠٠)

تحسين الظروف المواتية لنشر الشرطة وقوات الدرك الوطنية لأفريقيا الوسطى في جميع المحافظات عن طريق إصلاح وتجهيز المزيد من مراكز الشرطة وألوية الدرك (٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠، ٢٠١٥/٢٠١٦: ٧، ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠)

زيادة في عدد أفراد قوات الدفاع والأمن الذين تم التحقق من سوابقهم (٢٠١٥/٢٠١٤: ٥٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ١٥٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٠٠٠)

الناتج المنجز (العدد أو نعم/لا) ملاحظات

الناتج المقررة

٣١٨	دورية وعملية حراسة مرافقة يومية	اضطلاع قوات الوحدات بما عدده ١٨٤ دورية وعملية حراسة مرافقة يومية في المراكز السكانية الرئيسية في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى لأغراض الردع والحماية والإلمام بالحالة
٧	يُعزى ارتفاع الناتج إلى ما يلي: (أ) إغلاق قواعد عمليات مؤقتة ودائمة متعددة في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى، وخفض الاحتياجات لحماية القوات للقواعد، مما أدى إلى توفير قوات لتقوم بتسيير الدوريات وغير ذلك من أنشطة حماية المدنيين؛ (ب) زيادة نسبة الدوريات القصيرة المدى عما كان مقررًا، والتي سُوِّرت بتواتر أكبر بالمقارنة مع الدوريات البعيدة المدى	إجراء ١٢ عملية استجابة سريعة قصيرة الأجل على مستوى الكتائب أو أجزاء الكتائب للمبادرة بردع

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات		
اعتداءات جماعات مسلحة على المدنيين في بؤر التوتر الناشئة		ردا على تحركات جماعات مسلحة كان لها أثر سلبي مباشر أو غير مباشر في حماية المدنيين يُعزى انخفاض الناتج إلى تعديل خطة الاستجابة التشغيلية للحالة الأمنية	
تنفيذ ٥٠٠ يوم عمل في مشاريع إصلاح الطرق والجسور والمطارات التي تستخدمها قوات البعثة وإتاحة إمكانية الوصول إلى الممرات الإنسانية	٥٧٢	يوما من أيام العمل في المشاريع يُعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة مستويات تدمير الجماعات المسلحة للجسور عما كان متوقعا والعمل الإضافي اللازم لإضافة أو تحديث العديد من مناطق هبوط الطائرات العمودية في جميع أنحاء البلد	
تنفيذ ٣ ساعات طيران يوميا لدعم العمليات داخل المنطقة الخاضعة لسلطة البعثة	٨,٦	ساعات طيران يوميا يُعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة الاعتماد على الدعم الجوي للرحلات الجوية للقوات المرتبطة بحماية المدنيين نتيجة سوء حالة الطرق والافتقار إلى أدوات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع	
تحرير ٥٠ موقعا من مواقع التعدين من سيطرة الجماعات المسلحة	صفر	من مواقع التعدين المحررة لم تُحرر مواقع التعدين بسبب الظروف الأمنية غير المتوقعة في البلد، التي تطلبت تكريس قوام القوات والدعم اللوجستي بالكامل، وبسبب محدودية القدرة على المناورة في تلك المناطق من البلد	
قيام فرقة عمل بانغي المشتركة بين القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة للبعثة بدوريات وعمليات استجابة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وأجريت إما على نحو انفرادي أو مع الشرطة والدرك الوطني لجمهورية أفريقيا الوسطى، في جميع المحافظات الست عشرة	نعم	تم القيام بدوريات وعمليات استجابة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في جميع المقاطعات في بانغي، وتم إجراء عمليات عسكرية وشرطية في جميع المحافظات الست عشرة	
عقد اجتماعات أسبوعية مع المفوض السامي لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن في أفريقيا الوسطى ولجنة المتابعة المنشأة لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن منتدى بانغي لتنسيق الإجراءات والخطط في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	٥	اجتماعات عُقدت	
		يُعزى انخفاض الناتج إلى التغيير في الهيئة الوطنية المسؤولة عن التخطيط والتنسيق فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	

أُسْتُعِيز عن المفوض السامي لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني في أفريقيا الوسطى ولجنة المتابعة بوزير التنسيق الوطني لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية. وأنشئت وحدة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمعالجة المسائل المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويرأس رئيسها أيضا اللجنة الاستشارية لمتابعة أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن التي أنشئت بموجب مرسوم رئاسي في آب/أغسطس ٢٠١٦ بوصفها المنبر الوحيد للحوار بين الجماعات المسلحة الأربع عشرة والحكومة.

وعلى الصعيد السياسي، واصلت اللجنة الاستراتيجية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية، التي يرأسها الرئيس تواديرا، تقديم التوجيه الاستراتيجي فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأصبحت اللجنة الاستشارية لمتابعة الهيئة الرئيسية للتخطيط والتنسيق فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعقدت خمسة اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع ممثلي الحكومة والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والجماعات المسلحة. واعتمدت اللجنة الاستشارية لمتابعة الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، التي أقرتها اللجنة الاستراتيجية. كما أنشأت اللجنة الاستراتيجية الهيكل الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية. وفي الاجتماع الرابع للجنة الاستشارية للمتابعة، كانت جميع الجماعات المسلحة الأربع عشرة حاضرة لمناقشة البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومشروع تجريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى الرغم من هذا التقدم المحرز، حال استمرار انعدام الأمن واستمرار الافتقار إلى اتفاق سلام دون تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

قامت البعثة ببناء قدرات النظراء الوطنيين في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن طريق ما يلي: (أ) تخصيص ثلاثة موظفين دوليين متفرغين معنيين بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للهيكل الإداري الوطني لنزع السلاح

نعم

تقديم دعم استراتيجي وتقني شهريا على نحو منتظم إلى السلطات الوطنية المسؤولة عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل تمكينها وتعزيز قدرتها على تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

والتسريح وإعادة الإدماج؛ (ب) وإتاحة الحصول على خدمات خبير للمساعدة في تخطيط عمليات نزع السلاح والتسريح وتنفيذها؛ (ج) وشراء مواد ومجموعات مواد لازمة لعمليات نزع السلاح والتسريح في المستقبل؛ (د) وتوفير الدعم اللوجستي إلى الوحدة لتنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

وبالتنسيق مع البنك الدولي، دعمت البعثة السلطات الوطنية في صياغة الاستراتيجية والبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة الدعم اللوجستي إلى اللجنة الاستشارية للمتابعة عن طريق تيسير نقل أعضائها إلى الاجتماعات المعقودة في بانغي

أعطت الاجتماعات التي ضمت بعثة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وسفارات وشركاء دوليين آخرين زخما لدعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مما أفضى إلى إعلان أعضاء في المجتمع الدولي، بما في ذلك فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والبنك الدولي، عن التزامهم بتقديم التمويل.

لم يُنفذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بسبب التأخير المستمر في الحوار السياسي بين الحكومة والجماعات المسلحة؛ ومع ذلك، واصلت البعثة تنفيذ الأنشطة التمهيدية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي شارك فيها ما مجموعه ٣٢٤ ٤ مقاتلا سابقا

نتيجة للتأخيرات المذكورة أعلاه، لم تُستهل مشاريع إعادة الإحاق. ومع ذلك، تلقى ٣٢٤ ٤ مقاتلا سابقا ممن شاركوا في الأنشطة التمهيدية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دعما لإعادة إحقاقهم بالانتقال من مرحلة الحصول على النقد مقابل العمل إلى ممارسة الأنشطة المدرة للدخل التي أتاحت لهم إيجاد بدائل مستدامة للعنف والبقاء كمساهمين منتجين في مجتمعاتهم المحلية.

مشروعا من مشاريع الحد من العنف الأهلي

مستفيد مباشر

مستفيد غير مباشر

١٢

عقد اجتماعات شهرية منتظمة مع الشركاء، بما في ذلك سائر عناصر البعثة وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها بهدف تعزيز أوجه التكامل ودعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

لا

نزع سلاح ٥ ٠٠٠ مقاتل وتسريحهم وفحصهم، وفقا لمعايير الأهلية المحددة في اتفاق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي تمخض عنه منتدى بانغي

لا

تصميم وتنفيذ مشاريع لإعادة إحقاق ٢ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين في مجتمعات العودة قبل تقديم المساعدة الطويلة الأجل لإعادة إدماجهم في إطار البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإحاق إلى الوطن

٢٢

تنفيذ ١٥ مشروعا للحد من العنف الأهلي لمصلحة ٥٠٠ ٥ مستفيد، من بينهم مقاتلون (يشملون نساء) غير مؤهلين للمشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإحاق إلى الوطن فضلا عن أفراد وشباب من المجتمعات المحلية

٣ ٠٠٠

١٢ ٠٠٠

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

يُعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة الاهتمام بالبرنامج نتيجة أثره الممتد لأفراد الأسرة

شاركت البعثة والسلطات الوطنية المسؤولة عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في برامج إذاعية، بما في ذلك برامج بُثَّت على موجات إذاعة Guira FM لإعلام السكان وعناصر الجماعات المسلحة بحالة الأعمال التحضيرية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتشجيعهم على الالتزام بهذه العملية ودعمها. ونُظِّمت حملات توعية بشأن عدد من المواضيع، شملت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المقبلة، على المستوى المحلي على أساس أسبوعي خلال أيام السلام السابقة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونوقشت أيضا أنشطة الحد من العنف الأهلي بُعِيَتْ إذكاء الوعي وتشجيع المشاركة

نعم

تنظيم حملات توعية منتظمة على الصعيدين الوطني والمحلي طيلة السنة لدعم الحكومة ومواكبتها في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى الوطن وأنشطة الحد من العنف الأهلي

تم تقييم معدات التخلص من الذخائر المتفجرة العائدة لكتيبة من الوحدات وقدرتها على إدارة المخزونات؛ وتم تقييم المعدات المملوكة لأربع وحدات لكفالة تعهّد الذخيرة وفقا لمعايير السلامة الدولية؛ وتم المساعدة في تخزين الأسلحة والذخيرة في بوار وكاغا باندورو وبامباري لدعم الأنشطة التمهيديّة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتم تقديم الدعم إلى فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣) لتقييم ٢٨ قطعة من الأسلحة و ٦٠٠ ٦ قطعة من الذخيرة التي تم ضبطها؛ وجرى تدريب ١٠ من موظفي السجون التابعين لشرطة الأمم المتحدة للعمل في مستودع الأسلحة (من بينهم امرأة واحدة)؛ وتم توفير دورات تدريبية للتوعية لـ ٥٠٠ من المستفيدين بشأن الأجهزة المتفجرة، وشملوا ٦٨ من أفراد شرطة الأمم المتحدة (بمتوسط بلغ ١٢ في المائة من النساء و ٨٨ في المائة من الرجال) و ٣٧٢ من أفراد القوات (بمتوسط بلغ ١١ في المائة من النساء و ٨٩ في المائة من الرجال) و ٦٠ من الموظفين المدنيين في بانغي (بمتوسط بلغ ٣٠ في المائة من النساء و ٧٠ في المائة من الرجال)

نعم

تقديم المساعدة التقنية والتوجيه إلى وحدات البعثة المعنية، حسب الطلب، في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة عن طريق إدخال التحسينات على الأمن المادي وإجراء عمليات تقييم مستودعات الذخيرة

مواقع (بامباري وأوبو وسيبوت وبوار وبانغي)

٥

إجراء ٤ دراسات لاستقصاء التصورات في بانغي وبوار وكاغا باندورو وبريا من أجل التعرف على آراء المجتمعات المحلية ورصد تصورها فيما يتعلق بأمنها وبفعالية جهود الحماية

تغيرت المواقع الفعلية مقارنة إلى المواقع المقررة بسبب التحول في التركيز الاستراتيجي نظرا لتغير الظروف الأمنية، مما حدّ من إمكانية الوصول إلى بعض المناطق

بُنيت البعثة ٢٥٤ مقطعا مصورا على موقع يوتيوب و ٨٢٤ ١ مجلة إذاعية و ٤٠٠ برنامج إذاعي مباشر يوميا مع ضيوف، بالفرنسية والسانغو. وبالإضافة إلى ذلك، نُظّم ٥٣ نشاطا توعويا في بانغي وفي المناطق لدعم المصالحة الوطنية وكسب تأييد الشباب والمجتمعات المحلية والزعماء الدينيين ومنظمات المجتمع المدني للسلام والتماسك الاجتماعي. وقامت البعثة بإنتاج ونشر ٩٥ مقالا و ٤٧ عددا من النشرة الإخبارية *MINUSCA en action* و ٧ أعداد من النشرة الإخبارية *MINUSCA Focus* وملفات خاصة على موقعها الشبكي. ووُزّع ما مجموعه ٥٠٠ من النشرات الإخبارية والنسخ الإلكترونية على البعثة والفريق القطري، وعلى المؤسسات الوطنية (مثل الوزارات) وعلى السفارات

نعم

تنظيم حملة إعلامية شهرية لتوعية السكان المدنيين وأطراف النزاع بالجهود المبذولة في إطار تنفيذ الولاية المتعلقة بحماية المدنيين

الإنجاز المتوقع ١-٢: تحسين حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على النساء والأطفال

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

شاركت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وقيادات دينية وممثلون عن المجتمع المدني في ٣٠ بعثة مشتركة للحماية أو بعثة تقييم مشتركة مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، حيث أجرت البعثة أكثر من ٢٠ في المائة من التقييمات.

وشارك وزراء وأعضاء في الجمعية الوطنية بصورة متزايدة في زيارات مشتركة رفيعة المستوى إلى المناطق التي تعرض فيها المدنيون للاعتداء أو التشرد بسبب أعمال العنف على أيدي الجماعات المسلحة أو بسبب العنف الطائفي، واتخذت مبادرات وساطة على مستوى الجمعية الوطنية أو من جانب وزير الشؤون الاجتماعية والمصالحة الوطنية. بيد أن هذه الزيارات قلما تليها تدابير ملموسة لمعالجة الوضع على أرض الواقع، مثل إصدار بيانات عامة تددين العنف أو اتخاذ تدابير إدارية ضد المسؤولين الحكوميين الذين يزعم تورطهم في العنف.

ازدياد عدد المبادرات الرامية إلى حماية المدنيين التي يجري تنفيذها على الصعيد الوطني وعلى صعيدي المحافظات والمجتمعات المحلية

وعلى الصعيد الوطني، أُبجرت خطوات هامة فيما يتعلق بالامتثال لمعايير حقوق الإنسان الدولية والتزاماتها، بما في ذلك التصديق في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ على معاهدين، والانضمام إلى خمس معاهدات دولية أساسية لحقوق الإنسان وبرتوكولات اختيارية، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وفيما يتعلق بزيادة المسؤولية الوطنية عن حماية المدنيين عن طريق تعزيز الأمن، لوحظت تحسينات بارزة في بانغي حيث كانت قوات الأمن الداخلي تعمل بتنسيق وثيق مع فرقة العمل المشتركة التابعة للبعثة في بانغي. غير أن قوات الأمن الداخلي والدفاع ظلت غائبة عن عدة مناطق من البلد، وحيثما وجدت كثيرا ما كانت تفتقر إلى الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة للاضطلاع بمهامها، بما في ذلك الزي الرسمي والمعدات الفردية والجماعية.

وعلى الصعيد المحلي، تم وضع أو تحديث ٣٣ خطة لحماية المجتمعات المحلية بالتنسيق مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني.

يستخدم التصنيف التالي لفئات الحوادث: النزاع المسلح، والإرهاب، والجريمة، والاضطرابات المدنية، والمخاطر؛ ولذلك لم يتم تتبع المنازعات بين الطوائف أو داخلها التي تؤدي إلى العنف

تناقص عدد المنازعات المؤدية إلى العنف بين الطوائف أو داخلها

لم يُنجز. سُجِّل ٩٧٦ انتهاكا وتجاوزا ضد ٤٢٣ ٣ شخصا خلال الفترة (٢٠١٢ رجلا، و ٣٢٧ امرأة، و ١٨٩ فتى، و ١١٦ فتاة، و ١١٣ قاصرا، و ٥٥٨ شخصا بالغاً غير معروف السن والجنس). وشملت هذه الحوادث ٢٩٦ حادث قتل راح ضحيتها ٨١٣ شخصا، و ٤٠٩ حوادث للمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة والعنف الجنسي المتصل بالنزاع بلغ عدد ضحاياها ٦٩٥ شخصا، منهم ٣٣٣ رجلا، و ٨٨ امرأة، و ١٥ فتى، و ٥٥ فتاة، وثلاثة قاصرين، و ٢٠١ شخصا بالغاً غير معروف العمر والجنس. وخلال الفترة السابقة، سجلت البعثة ٢٧٨ ١ انتهاكا وتجاوزا لحقوق الإنسان ضد ١٧٨٦ شخصا

تناقص عدد الانتهاكات المسجلة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما الحق في الحياة والحق في السلامة البدنية، التي يرتكبها جميع أطراف النزاع ضد السكان المدنيين

وتعزى الزيادة في الحالات إلى تصاعد النزاع في البلد. فاعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، كانت هناك زيادة كبيرة في عدد الاشتباكات بين الجماعات المسلحة المتنافسة، ولا سيما في بريا (كوتو العليا) وباكالا (أوكا). وفي أيار/مايو ٢٠١٧، وقعت اشتباكات خطيرة في أئينداو (كوتو السفلى) وبريا وبانغاسو (محافظة مبومو) أسفرت عن مقتل أكثر من ٣٠٠ مدني.

لم يصدر أي من أطراف النزاع أوامر تحظر العنف الجنسي خلال هذه الفترة، إلا أن البعثة خاطبت اجتماعا للجنة الاستشارية لمتابعة أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن للتشديد على الحاجة إلى إصدار هذه الأوامر وتقديم المساعدة إلى ممثلي الجماعات في هذه المهمة. وأجريت أيضا مناقشات ثنائية في بوار وباوا وكاغا باندورو

أُجْز. زيادة قدرها ٥٧٢ ٣ طفلا (١٠٨ من الفتيات، و ٤٦٤ ٢ من الفتيان) في عدد الأطفال الذين تم فصلهم عن الجماعات المسلحة وإدخالهم في برامج إعادة الإدماج التي تضطلع بها اليونيسف والشركاء.

زادت الحالات التي عولجت على نحو إيجابي بعدد قدره ٦١٠ حالات، وإن لم يعالج أي منها عبر إجراءات قانونية، وأثير ٩٠٠ حادث مع الحكومة والجماعات المسلحة، من أصل ما مجموعه ٩٧٦ ١ حادثا من لانتهاكات والتجاوزات المسجلة، بما في ذلك ٧٢ حالة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع.

وكانت هذه الحالات في معظمها تتعلق بالاعتقال والاحتجاز التعسفيين والحرمان التعسفي من الحرية. وتمكنت البعثة من التدخل لضمان الإفراج عن ١٥٤ محتجزا لدى الشرطة والدرك والجماعات المسلحة. وواصلت البعثة القيام ببعثات لتقصي الحقائق وإجراء التحقيقات، وأطلعت الحكومة على عدد من التقارير المخصصة والعامة والمواضيعية لكي تستخدمها كأداة للدعوة إلى اتخاذ إجراءات لحماية حقوق الإنسان

وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة، بالتعاون مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، بتوثيق ٢٨٣ حادثا لانتهاكات جسيمة لحقوق الطفل وقعت ضد ٣٥٤ طفلا (١٥٠ فتاة و ٢٠٤ فتيان)

تم إجراء أنشطة التخلص من الذخائر المتفجرة وأنشطة التوعية بالمخاطر في ٢١ مجتمعا محليا. وقد استفاد ما مجموعه ٨١١ ٢٢٧ شخصا من تدابير التخفيف من أخطار المتفجرات، مثل دورات التوعية بالمخاطر المباشرة وعمليات التخلص من الذخائر المتفجرة

وأنشئت لجان الحد من العنف المسلح وتعمل بكامل طاقتها في بوسانغو، وباتانغافو، وبانغي (٢)، وبوكا، وكابو، وكاغا باندورو. وأبلغ العديد من شبكات الإنذار المجتمعية التابعة للبعثة بالمخاطر التي تشكلها المتفجرات من مخلفات الحرب والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بيريراوي وبيراو وبوار وكارنو ومبيكي وكوانغو

ويعزى ارتفاع عدد المجتمعات المحلية التي تم الوصول إليها إلى الدورات الإضافية التي نظمت عن طريق شبكات الإنذار

ازدياد عدد أطراف النزاع التي أصدرت أوامر واضحة لحظر العنف الجنسي واعتمدت مدونة سلوك تحظر العنف الجنسي (٢٠١٥/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥)

زيادة عدد الأطفال المسرحين من القوات والجماعات المسلحة والذين جرى تسليمهم إلى الجهات التي توفر لهم خدمات الرعاية المناسبة (٢٠١٥/٢٠١٤: ٩٦٩ ٢؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٥٠٠ ٣؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٦٠٠ ٣)

ازدياد عدد حالات انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، التي عولجت بشكل إيجابي (٢٠١٥/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٦٠؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٧٢٠)

ازدياد عدد المجتمعات المحلية التي تم إحلال الأمن والسلامة فيها عن طريق إبطال المتفجرات من مخلفات الحرب والحد من العنف المسلح (٢٠١٥/٢٠١٤: ١٣؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٧)

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

ازدياد عدد أفراد قوات الدفاع والأمن المدربين في مجالات حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، وحماية الأطفال، ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والعنف الجنسي، والعلاقات بين المدنيين والعسكريين (٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٠٠ ؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٥٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥٠٠) (١)	زيادة قدرها ١٢٠ ضابطاً و ١٣٧ ضابط صف ممن تم تدريبهم وتوعيتهم في جميع المجالات المقررة. ويعزى انخفاض عدد الضباط المدربين إلى عدم إجراء برنامج تدريب الشرطة والدرك الوطنيين في مجال حقوق الإنسان في أكاديمية الشرطة الوطنية ومدة هذا البرنامج سنة
---	---

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الاضطلاع بعثات منتظمة للحماية، تشمل ٢١٦ زيارة ميدانية و ٢٤ بعثة لتقصي الحقائق، لرصد ادعاءات انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات وحالات الاختطاف، والإبلاغ عن هذه الادعاءات والتحقيق فيها	٥٥٥	زيارة ميدانية (بما في ذلك ٤٢١ زيارة إلى مرافق الاحتجاز بعثة لتقصي الحقائق
	٢٨	بعثة ميدانية بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال
	٣٥	يعزى ارتفاع الناتج إلى الحاجة إلى زيارة مرافق الاحتجاز بصورة منتظمة (يوميًا، أو أسبوعيًا على الأقل) في مناطق البلد التي تشكل فيها الجماعات المسلحة السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع، لرصد حالات الحرمان التعسفي من الحرية، المتبوعة أحيانًا بسوء المعاملة؛ وزيارات المتابعة المنتظمة؛ والزيارات اليومية إلى مرافق الاحتجاز التي تديرها الدولة في بانغي وبيربراتي وبوار. وإضافة إلى ذلك، وبسبب الزيادة في عدد الحوادث الأمنية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان في عدة مناطق من البلد، نظمت المكاتب الميدانية عدداً أكبر من بعثات التقييم المتعددة التخصصات
عقد اجتماعات شهرية مع أطراف النزاع للتفاوض على توقيع وتنفيذ خطط عمل لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال الجنود وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل وإيفاد بعثات فصلية للرصد الميداني لمتابعة تنفيذ خطط العمل	٤٤	اجتماعاً عُقدت مع الجماعات المسلحة وجماعات الدفاع عن النفس لمتابعة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل المبلغ عنها التي يرتكبها أفرادها، وانبثقت عنها التزامات من جانب هذه الجماعات بمنع الانتهاكات وإنهائها. وأصدرت إحدى الجماعات المسلحة، وهي الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، "أمرًا قيادياً" إلى قادتها يحظر تجنيد الأطفال وارتباطهم مع الجماعة ويقضي بإطلاق سراحهم
		ويعزى ارتفاع الناتج إلى الحاجة إلى المزيد من الحوار مع أطراف النزاع في جميع البعثات الميدانية لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، نظراً لعدم وجود خطط عمل موقعة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم ١٥ دورة للتوعية بموضوع حماية الطفل لفائدة ما لا يقل عن ٣٠٠ من أفراد الجماعات المسلحة	٣٦	دورة للتوعية أجريت، استفاد منها أكثر من ٣٠٠ من أفراد ميليشيا أنبي بالاكا وفصائل ائتلاف سيليكما السابق وكذلك أفراد من جماعات الدفاع عن النفس. وساعدت هذه الدورات على ضمان فصل الأطفال عن الجماعات المسلحة ويعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة مشاركة قيادة الجماعات المسلحة واستجابتها للدعوة عما كان متوقعا، مما أتاح للبعثة الوصول إلى عناصرها وتوعيتهم على نحو أفضل
إعداد ٤ تقارير فصلية (مذكرات أفقية شاملة)، وتقرير سنوي واحد عن حالة الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى	٤	تقارير فصلية
إنشاء ٣ أفرقة عاملة على مستوى القطاعات معنية بآلية الرصد والإبلاغ لرصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها	٤	أفرقة عاملة أنشئت وبشرت عملها في كاغا باندورو وباوا وبوار. وقد أنشئ الفريق الرابع في بريا؛ غير أنه لا يعمل، بسبب نقل الموظفين المعنيين بحماية الأطفال من البلدة نتيجة لتدهور الحالة الأمنية
إعداد ٤ تقارير فصلية وتقرير سنوي واحد عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في جمهورية أفريقيا الوسطى	١	تقرير فصلي (١ تموز/يوليه - ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦) يُعزى انخفاض الناتج إلى عدم شغل الوظائف المحددة في البعثة
إجراء ٥٠ عملية للتخلص من الذخائر المتفجرة في المراكز السكانية الرئيسية، بما في ذلك تثقيف ٥٠ من المجتمعات المحلية وأفراد البعثة للتعرف على الأجهزة المتفجرة ومعرفة أخطارها، بما في ذلك وضع ممارسات في مجال أمن المجتمعات المحلية للحد من خطر الأسلحة غير المشروعة والذخائر غير المشروعة	١٧٥	عملية تم التخلص مما مجموعه ٢٨٩ ٢٠١ مادة. وجرى جمع العديد من المتفجرات في مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، حيث دمرت المواد الخطرة لمنع إعادة تداولها في أوساط الجماعات المسلحة
٥٠	مجتمعا محليا	في بامباري، أجري ما مجموعه ٩٧٨ ٦ دورة للتوعية بالمخاطر، بلغ عدد المستفيدين منها ٨١١ ٢٢٧ شخصا في ١٠ بلدات. وسمحت كافة أنشطة التوعية بالمخاطر والدراسات الاستقصائية غير التقنية (لتحديد التلوث) بتقييم الأماكن العامة، مثل المدارس والأسواق، لتحديد ما إذا كانت المواقع ملوثة ولتمكين عودة الأطفال إلى صفوفهم في بيئة آمنة وإعادة فتح الأسواق
ويعزى ارتفاع الناتج إلى تحسين نظام الإحالة (الخط الساخن) للإبلاغ عن أخطار المتفجرات، وتحسين إمكانية الوصول إلى المواقع التي كان يتعذر الوصول إليها في السابق، ولا سيما		

خارج بانغي، وزيادة التعاون والمشاركة مع السلطات الوطنية والجهات الفاعلة الإنسانية

تقارير عن: (أ) تحديد انتهاكات القانون الإنساني وحقوق الإنسان؛ (ب) الحوادث التي وقعت في كاغا باندورو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛ (ج) انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الأشخاص المتهمين بممارسة السحر في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ و أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

٣

إعداد تقريرين عامين عن حقوق الإنسان والقيام بمبادرات منتظمة/شهرية لتوعية السلطات الوطنية القضائية والعسكرية والشرطية

اجتماعا لأغراض الدعوة عقدت مع المسؤولين الحكوميين والسلطات القضائية والعسكرية والشرطية والجماعات المسلحة بشأن مسائل الاحتجاز التعسفي وظروف الاعتقال الإنسانية

٢٧

وعقدت أيضا اجتماعات شهرية مع الوزارات الحكومية المختصة لمناقشة حالة حقوق الإنسان والتقدم المحرز نحو إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، وحالة التقارير الإلزامية المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان، والسياسة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية المعنية بمنع الإبادة الجماعية، وآليات العدالة الانتقالية، فضلا عن التقارير الدورية المقدمة إلى هيئات المعاهدات المختلفة

دورة تدريبية

١٦

وفيما يلي بيان بالمواضيع التي عولجت: التحقيق في العنف الجنسي والجسدي (٣٤ فردا) في الوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والوقاية المعنية بمكافحة العنف الجنسي ضد النساء والأطفال؛ ومكافحة الشغب (٢٣ امرأة)؛ والقيادة (٨٢ فردا، بمن فيهم ١٢ امرأة)؛ وحقوق الإنسان (٦٤ فردا)؛ وتدريب المدربين في مجال حقوق الإنسان (٥٠ فردا) تحضيرا لتدريب ٥٠٠ مجند جديد لقوات الأمن الداخلي؛ ودورة تدريبية لتحديد المعلومات بشأن حقوق الإنسان والخفارة المجتمعية واستخدام القوة وأساليب والاعتقال (١٧٧ فردا)

ويعزى انخفاض الناتج إلى إعادة ترتيب أولويات القدرات الموجودة من أجل دعم تعيين ٥٠٠ من ضباط الشرطة والدرك

تنظيم ٥٠ دورة تدريبية لقوات الأمن الوطني (الشرطة الوطنية والدرك الوطني) بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، تتناول المبادئ المتعلقة بالاعتقال والاحتجاز واستعمال القوة والأسلحة النارية

دورة تدريبية بالإضافة إلى ذلك، نظمت ٧٥ دورة تدريبية عن حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في جميع أنحاء منطقة العمليات، شارك فيها ٨٠٧ ٣ أشخاص (٣٢٣ امرأة)، بمن فيهم صانعو السياسات على الصعيدين الوطني والمحلي، ووكالات إنفاذ القانون، والمنظمات غير الحكومية المحلية، والزعماء التقليديون، والمؤسسات الأمنية الوطنية، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والجامعات ومراكز البحوث المتخصصة وقُدمت أيضا مساعدة تقنية منتظمة إلى السلطات الوطنية لدعم وضع سياسة وطنية لحقوق الإنسان، وإعداد التقارير الإلزامية للدولة، وتفعيل ولاية اللجنة الوطنية المعنية بمنع الإبادة الجماعية ويعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة الطلبات على المبادرات المتعلقة ببناء القدرات والتوعية من جانب المجتمع المدني والسكان المحليين من أجل تعزيز معارفهم في مجال حقوق الإنسان، وكذلك إلى تحسن الشراكة مع السلطات المحلية والوطنية	٥١	تنظيم ٣٤ دورة للتدريب على أساليب رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وتوعية السلطات الوطنية، وصياغة مقترحات مشاريع سليمة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، تقدّم إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل بناء قدراتها في هذه المجالات
حلقات عمل قدمت الدعم لإنشاء وتفعيل لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في جمهورية أفريقيا الوسطى كما دعمت البعثة الحكومة في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن هيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال تنظيم حلقة عمل شملت ٣٨ مشاركا (١١ امرأة)؛ ودعمت إعداد تقرير بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وقدمت المشورة التقنية والدعوة التي مكنت الحكومة من التصديق على ٣ معاهدات دولية لحقوق الإنسان أو الانضمام إليها (اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة)، و ٣ بروتوكولات دولية لحقوق الإنسان (البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،	٤	تنظيم ٣ حلقات عمل لبناء قدرات المفوضين الوطنيين لحقوق الإنسان بشأن الرصد والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان، وهيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، والعدالة الانتقالية، وأساليب الدعوة والاتصال، إضافة إلى تقديم المشورة التقنية بصورة منتظمة لبناء قدرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وضمان فعالية عملها

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)

تنظيم ٣٥ حلقة عمل (٨٧٥ مشاركا) لوضع ٣٥ خطة حماية وشبكة إنذار للمجتمعات المحلية؛ وتعزيز تنسيق حماية المدنيين بين القوة و/أو شرطة الأمم المتحدة والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني؛ وتحسين آليات الإنذار والاستجابة، مع أخذ المنظور الجنساني في الاعتبار	٣٣	حلقة عمل، أدت إلى وضع و/أو تحديث ٣٣ خطة يعزى انخفاض الناتج إلى التحديات اللوجستية التي يواجهها مساعدو شؤون الاتصال المجتمعي في اثنين من المواقع
عقد ١٢ اجتماعا بين شرطة الأمم المتحدة، وحاكم المحافظة، وممثلي المجتمع المحلي، وممثلي الشرطة والدرك الوطني في جمهورية أفريقيا الوسطى لمناقشة القضايا الأمنية المحلية في المحافظات الست عشرة كلها مع جميع رؤساء البلديات التسعة في بانغي ورئيس بلدية كل من ييمبو ويغوا	١٩٥	اجتماعا عُقد ٣٠ اجتماعا خارج بانغي مع حكام المحافظات ونوابهم، وممثلي المجتمعات المحلية، وممثلي الشرطة والدرك الوطني في جمهورية أفريقيا الوسطى لمناقشة الأمن المحلي ومواضيع أخرى عقد ١٦٥ اجتماعا في بانغي مع رؤساء البلديات وقادة المجتمعات المحلية وقوات الأمن الداخلي، مما أسفر عن تشكيل وتأمين الدعم اللازم للجان الأمنية المحلية (المكونة من الإدارة المحلية والمجتمع المدني وقوات الأمن الداخلي) في مقاطعات بانغي و المحافظات الست عشرة. وتعزيز هذه اللجان الوعي بالسلامة والأمن المجتمعيين وتدعم شبكات الإنذار المبكر يعزى ارتفاع الناتج إلى المساهمة المقدمة من البرنامج المشترك بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي أدت إلى اجتماعات لاحقة للنقاش مع حكام المحافظات ونوابهم
إنشاء ٦ أفرقة عاملة على مستوى القطاعات معنية بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ لرصد العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والإبلاغ عنه	٥	أفرقة عاملة أنشئت في بوار وبوسانغوا وكاغا باندورو وبامباري وبابوا. يعزى انخفاض الناتج إلى عدم وجود وكالات الأمم المتحدة المطلوبة لإنشاء هذه الأفرقة
تنظيم ١٢ دورة تدريبية على مستوى القطاعات لفائدة ٢٥٠ من أعضاء المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والعنف الجنسي والجنساني	١٢ ٥٨٧	دورة تدريبية من أعضاء المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية (٢٦١ امرأة و ٣٢٦ رجلا) وبالإضافة إلى ذلك، عقدت ١٠ دورات لفائدة ٥٦٣ مشاركا (٢٤٧ امرأة و ٣١٦ رجلا)، تضم رؤساء البلديات

وزعماء الأحياء والروابط النسائية والشبابية في بانغي بشأن العنف الجنسي والجنساني وضرورة مكافحة الإفلات من العقاب ووصم الضحايا

حلقة عمل (٢٧٠ من النساء الضحايا و ٩٠ شرطية في جميع مقاطعات بانغي الثماني)

من أفراد الشرطة والدرك تم تدريبهم بشأن العنف الجنسي والجنساني

يعزى ارتفاع الناتج إلى الدعم الذي قدمته البعثة للإطار الخاص بالوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والوقاية المعنية بمكافحة العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، الذي تطلب تدريباً إضافياً لجهات التنسيق المحددة في بانغي والمناطق

من أفراد الشرطة والدرك تم تدريبهم بشأن قضايا حماية الطفل حملة توعية

جلسة إعلامية

من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى (بمن فيهم ١٣٢ امرأة)، بمن فيهم رؤساء البلديات والعاملون في الجهاز القضائي وقوات الأمن والزعماء التقليديون والدينيون والقيادات النسائية والمقاتلون السابقون وأعضاء الروابط النسائية، والمقاتلون السابقون في ميليشيا أنتي بالাকা واثنان سيليك السابق المسجلون في الأنشطة التمهيديّة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والطلبة والمعلمون وزعماء القرى وضباط السجون

وبالإضافة إلى ذلك، تم تصميم استراتيجية لما تبته وسائط الإعلام، وأذيعت خمسة برامج إذاعية لزيادة الوعي بالشواغل المتصلة بحقوق الإنسان عبر إذاعة ماريا، وهي محطة إذاعية محلية شعبية واسعة الانتشار

حملة متعددة الوسائط

أجريت أنشطة التوعية العامة في ٨ محافظات تركز على احترام مبدأ افتراض البراءة وقانون التكافؤ بين الجنسين وحقوق الأرملة. وشارك أكثر من ١٤٠٠٠ شخص، معظمهم من النساء والقادة المحليين، كما أُبلغ أكثر من ٤٠٠ من الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنتاج ٤٠٠ نسخة من

٢٥

١٣٠

٤٠

٢٣

٢٩

٣ ٨٤١

١

تنظيم ٢٤ حلقة عمل لمدة يوم واحد بشأن المرأة والشرطة لفائدة الجماعات النسائية وأفراد الشرطة والدرك الوطني في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتدريب ٨٠ من أفراد الشرطة والدرك على منع العنف الجنسي والجنساني وإجراء المقابلات مع المجني عليهم وإجراء التحقيقات، ولفائدة ٤٠ من أفراد الشرطة والدرك بشأن مسائل حماية الطفل (الأطفال ضحايا الجرائم والأطفال المخالفون للقانون)

الاضطلاع بأنشطة إعلام ودعوة وتوعية شهرية للتعريف بحقوق الإنسان، مع التركيز على العنف الجنسي والجنساني، ومسائل حماية الطفل، ودور الشرطة المجتمعية الوطنية للحد من العنف، من خلال وسائط الإعلام المطبوعة والمذاعة وحلقات عمل للتوعية

تنظيم حملة متعددة الوسائط تركز على النظام العام والاضطلاع بأنشطة لتوعية الجمهور بهدف زيادة الوعي بحقوق اللجوء إلى العدالة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

دليل للصحفيين فيما يتعلق بالتغطية الإعلامية للمسائل
القضائية وتوزيعها بالشراكة مع ٣ مؤسسات إعلامية وطنية
والسفارة الفرنسية

الإنجاز المتوقع ٣-١: إحراز تقدم في مجال مكافحة الإفلات من العقاب

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

أُنجزت البعثة عمليتين محددتي الهدف مع الشرطة والدرك الوطنيين: ففي
بامباري، أسفرت عملية مشتركة عن اعتقال أربعة أفراد والاستيلاء على
معدات عسكرية. وفي بانغي، دعمت البعثة عملية قادتها قوات الأمن الوطنية
للقبض على يوسف مالبينغا، وهو أحد أعضاء فريق للدفاع عن النفس. ويعزى
انخفاض عدد العمليات المحددة الأهداف إلى التحديات المواجهة في الامتثال
للإجراءات القضائية وإجراءات حقوق الإنسان، والمخاطر السياسية، والمخاطر
التي تهدد النظام العام، وعدم قدرة قوات الأمن الداخلي على إعادة الانتشار
في مواقع أخرى غير بامباري

تنفيذ الشرطة والدرك الوطنيين عمليات محددة الأهداف بالتعاون مع
البعثة (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٤؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٤؛
٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٤)

إجراء ٧ ملاحقات قانونية إضافية (شملت ٤٠ شخصا) من أصل ١٥ ملف
قضية (شملت ٦٢ شخصا في المجموع) تتعلق بجرائم خطيرة أُحيلت بموجب
ولاية التدابير المؤقتة العاجلة. وكانت ٨ ملفات (تشمل ٢٢ شخصا) قيد
التحقيق في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير

الزيادة في عدد ما يباشر من إجراءات الملاحقة القانونية عن الجرائم
الخطيرة (٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٥؛
٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٥)

ولم تبدأ المحكمة الجنائية الخاصة بإجراءات الملاحقة القانونية، وكانت البعثة تفتقر
إلى بيانات موثوقة بشأن إجراءات محاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة في المحاكم
الوطنية.

لم تكن هناك آليات قائمة في مجال العدالة الانتقالية بسبب التحديات الأمنية
والسياسية، بما في ذلك الصعوبات التي تعترض المساعي الهادفة إلى التوصل إلى
توافق في الآراء داخل الحكومة، وكذلك بين الحكومة والجماعات المسلحة،
ولا سيما بشأن مسألة العفو. ومع ذلك فقد أحرز تقدم تمثل في إنشاء آلية
للتحري ضمن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإجراءات التعيين
في قوات الأمن الداخلي؛ وموافقة وزير الشؤون الاجتماعية والمصالحة الوطنية
على مذكرة مفاهيمية سيوقعها الرئيس بشأن إنشاء لجنة تقصي الحقائق؛
وتفعيل المحكمة الجنائية الخاصة؛ وإنشاء فريق عامل للعدالة الانتقالية أعضاؤه
من المجتمع المدني

ازدياد عدد آليات العدالة الانتقالية العاملة التي تمثل للمعايير الدولية
لحقوق الإنسان (٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛
٢٠١٦/٢٠١٧: ٢)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
وضع آليات لتعيين القضاة وموظفي المحكمة الجنائية الخاصة وإعداد مقترحات لسن/تعديل القوانين ذات الصلة بتنفيذ المحكمة	نعم	أنشئت لجان اختيار موظفي المحكمة الجنائية الخاصة الدوليين والوطنيين، وقامت هذه اللجان بإجراء مقابلات مع المرشحين وباختيارهم واقتراحهم. وسمى الرئيس اثنين من المدعين العامين الوطنيين و ٣ قضاة وطنيين (قاضيان للتحقيق وقاض واحد في الدائرة التمهيدية)، ومدعيًا خاصًا دوليًا، ونائبًا للمدعي الخاص الدولي، وقاضيين دوليين للتحقيق. وأدى اليمين في المحكمة المدعي الخاص و ٥ قضاة وطنيين. وأنشئت لجنة اختيار أفراد الشرطة القضائية
تنظيم دورتين تدريبيتين مدة كل منهما ٣٠ يومًا لفائدة ٢٠ من أفراد الشرطة القضائية (في مجالات منها جمع/تخزين الأدلة والتحليل الجنائي/التحليل الطبي الشرعي والجرائم الجنسانية والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات) وتدريب اثنين من المدعين العامين الوطنيين و ٣ من قضاة التحقيق الوطنيين لمدة ٣٠ يومًا، إضافة إلى تلقي الدعم التقني والتوجيه يوميًا من خبراء تقنيين	٢	نظمت دورتان تدريبيتان مدة كل منهما يومان في بانغي وبوالي (لفائدة ١٠ من أفراد الشرطة القضائية و ١٠ قضاة) بشأن الخبرة في مجال الطب الشرعي
	١	دورة تدريبية مدتها خمسة أيام بشأن الطب الشرعي نظمت في بانغي وبوالي (لفائدة ٥ من طلاب الطب)
	٤	دورات تدريبية مدة كل منها يومان نظمت في بانغي وبوالي ودامارا ومبايكي بشأن حقوق المرأة وحقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني (لفائدة ١٤١ من أفراد الشرطة القضائية، من بينهم ١١ امرأة)
	١	دورة تدريبية مدتها أربعة أيام بشأن جمع الأدلة الجنائية في سياق التحقيق في قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (لفائدة ٢٠ من أفراد الشرطة القضائية سيعملون عن كثب مع المحكمة الجنائية الخاصة، و ٧ قضاة وطنيين، بمن فيهم القضاة الوطنيون الخمسة المعينون في المحكمة الجنائية الخاصة).
		ويعزى انخفاض الناتج إلى عدم اكتمال عملية اختيار أفراد الشرطة القضائية الوطنيين للمحكمة الجنائية الخاصة من جانب السلطات الحكومية وانخفاض الحاجة إلى التدريب الذي تجريه البعثة نتيجة التدريب الذي تلقاه القضاة الوطنيون من المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تدريب رئيس قلم المحكمة و ١٠ من موظفي الدعم الوطنيين لمدة ٦٠ يومًا؛ ووضع سياسة عامة وإطار قانوني	صفر	لم يتم توفير أي أيام تدريب لرئيس قلم المحكمة وموظفي الدعم

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

وهيكل دعم تشغيلي لحماية الضحايا والشهود ومساعدتهم، وتنظيم ١٠ دورات تدريبية متعددة التخصصات للقضاة والمحامين والمنظمات غير الحكومية والشرطة الوطنية؛ ووضع نظام للمعونة القانونية لمساعدة المعوزين من المشتبه فيهم والمتهمين، بواسطة تقديم دعم تقني إلى وزارة العدل ونقابة المحامين، وتوفير التدريب والتوجيه لعشرة من محامي الدفاع		يعزى انخفاض الناتج إلى عملية التوظيف الجارية لم يتم وضع سياسة عامة وإطار قانوني وهيكل دعم تشغيلي لحماية الضحايا والشهود ومساعدتهم ووضعت البعثة مشروع استراتيجية لحماية الضحايا والشهود، عرض على النظراء الوطنيين ويعزى انخفاض الناتج إلى حالات التأخير في صياغة استراتيجية لحماية الضحايا والشهود	لا
لم تنظم أية دورات تدريبية متعددة التخصصات ولم يوضع نظام للمعونة القانونية	صفر	عقدت البعثة ١٢ اجتماعا شهريا للفريق المعني بتقديم الدعم إلى نقابة المحامين من أجل دعم التنسيق بين الشركاء التقنيين والماليين في النقابة وشاركت في اللجنة المعنية بتنقيح مشروع قانون المعونة القانونية. ومن أجل سد الثغرات في تشريعات جمهورية أفريقيا الوسطى، دعمت البعثة المناقشات الأولية لنقابة المحامين بشأن تشكيل هيئة الاختيار التي ستولى تحديد المحامي الذي سيسمح له بالمثل أمام المحكمة الجنائية الخاصة وتُظِمَّت أيضا حلقة عمل واحدة لفائدة ٣٢ مساعدا قانونيا بشأن إمكانية لجوء أضعف المدعين إلى العدالة	لا
توفير الأمن في مباني المحكمة الجنائية الخاصة في بانغي، ولأربعة قضاة دوليين و ٥ قضاة وطنيين وفريق يضم ١٠ من أفراد الشرطة القضائية الدوليين والوطنيين	صفر	لم يوفر الأمن لأي من القضاة ولا لأحد من أفراد الشرطة القضائية الدوليين والوطنيين	صفر
تنظيم ٤ حلقات عمل (٣ على مستوى القطاعات وواحدة في مقر القيادة) لدعم وضع نهج شاملة للعدالة الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك آليات غير قضائية، والعمل مع القيادات والجماعات النسائية للثبوت من الشواغل والتوقعات فيما يتعلق بالتصدي للجرائم الجنسية والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، لفائدة السلطات الوطنية والمحلية، ورابطات الضحايا وأعضاء المجتمع المدني؛ وتنظيم ٣ دورات تدريبية بشأن	٢	تم تنظيم حلقتي عمل وتناولت الحلقتان إيجاد وسائل بديلة لتسوية المنازعات ونظام العدالة في الدولة. وتم عقدهما في بوار (بمضور ٦٠ من رؤساء القرى والقادة الدينيين وقادة المجتمعات المحلية المنخرطين في أنشطة القضاء العرفي في جمهورية أفريقيا الوسطى)؛ وفي بيمبو، في شراكة مع منظمة غير حكومية محلية (بمضور ٦٠ من السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية والمسؤولين الإداريين المحليين، بمن فيهم ٢٦ امرأة)	

ويعزى انخفاض الناتج إلى القيود الأمنية التي أعاقَت التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب للأنشطة المقررة في المناطق

ونظمت دورة للتوعية بالإطار المفاهيمي للعدالة الانتقالية، وأليته، في بانغي لفائدة ١٨٣ من قادة المجتمعات المحلية والسلطات المحلية والمسؤولين في مدرسة للتدريب المهني للمعلمين، بمن فيهم ٥١ امرأة. واستكشفت حلقة العمل أيضا آراء المشاركين ومواقفهم بشأن سير العدالة الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى

ويعزى انخفاض الناتج إلى إعادة ترتيب أولويات القدرة من أجل دعم تعيين ٥٠٠ من أفراد الشرطة والدرك

دورة تدريبية في بيربراتي لفائدة المنسقين المعنيين بالشؤون الجنسانية والفئات الضعيفة في قوات الأمن الداخلي بهدف تعزيز قدرتهم على المشاركة في مقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الطفل والامتثال للمعايير الدولية عند مقاضاة الجناة من الأطفال

ويعزى انخفاض الناتج إلى إعادة ترتيب أولويات القدرة من أجل دعم تعيين ٥٠٠ من أفراد الشرطة والدرك

تنفيذ آليات العدالة الانتقالية، والجرائم الجنسانية والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات لفائدة السلطات الوطنية والمحلية وأعضاء المجتمع المدني والقيادات والجماعات النسائية

توفير ١٠ دورات تدريبية لفائدة ٢٠٠ من أفراد الشرطة والدرك بهدف تعزيز قدرتهم على المشاركة في مقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الطفل والامتثال للمعايير الدولية عند مقاضاة الجناة من الأطفال

العنصر ٢: دعم العملية السياسية والمصالحة والانتخابات

٣٨ - في أعقاب الاختتام الناجح لفترة الانتقال السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى، واصلت البعثة دعم العمليات الديمقراطية والحوار المتواصل بين مختلف الفصائل في البلد على جميع المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. وتم حشد الزعماء الدينيين والسلطات المحلية لدعم مبادرات المصالحة المحلية والحوار المجتمعي. ودعمت البعثة أداء الحكومة المنتخبة بصورة شرعية عن طريق تقديم المشورة التقنية والتوجيه إلى الجهات الفاعلة التابعة للدولة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك الرئاسة، وأعضاء البرلمان والأحزاب السياسية. ونظمت البعثة اجتماعات أسبوعية بين منتدى التنسيق الإقليمي التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة، ويشار إليها باسم "المجموعة الخماسية". وركزت هذه الاجتماعات على تعزيز الحوار فيما بين أبناء أفريقيا الوسطى وإجراء مشاورات مع السلطات الوطنية لدعم عملية إصلاح الحكومة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، وقع اتفاق بين الحكومة والجماعات المسلحة أدى إلى إطلاق عملية سلام شاملة يتولى زمامها البلد ويدعمها المجتمع الدولي. وشاركت البعثة في هذه العملية ووفرت الدعم التقني واللوجستي للمضي قدما في الاضطلاع بها تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. وفي إطار تنفيذ الاتفاق، اضطلعت البعثة بدور نشط في تيسير التنسيق بين الشركاء الدوليين وإيصال رسالتهم إلى أصحاب المصلحة الوطنيين.

٣٩ - ولتعزيز العملية السياسية، يسرت البعثة عقد حلقة عمل بعد الانتخابات في بانغي أسفرت عن تطوير قدرة الجهات الفاعلة الوطنية على تنظيم انتخابات ديمقراطية حرة على الصعيد المحلي، استناداً إلى الدروس المستفادة من الانتخابات الأخيرة. وقدمت البعثة المساعدة التقنية إلى السلطة الوطنية للانتخابات في وضع ميزانية مؤقتة وجدول زمني مؤقت وإعداد قائمة بالأنشطة ذات الأولوية للانتخابات المحلية، فضلاً عن خطة لبناء القدرات. ورغم تأثر التقدم المحرز نحو إجراء الانتخابات المحلية بالتحديات اللوجستية والمتعلقة بالميزانية، فضلاً عن تدهور الأحوال الأمنية في بعض المحافظات، أرسى الجهود التي تبذلها البعثة الأساس لإجراء انتخابات محلية ديمقراطية في المستقبل. وبدعم تقني من البعثة، أنشأت الحكومة فريقاً عاملاً تقنيا يتألف من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والأحزاب السياسية لتنقيح الإطار القانوني للانتخابات، استناداً إلى الدروس المستفادة من الانتخابات السابقة. ونتيجة لذلك، نفع الفريق أكثر من ٥٠ في المائة من المواد المدرجة في قانون الانتخابات.

٤٠ - وواصلت البعثة إحراز تقدم في جهودها الرامية إلى تعزيز قطاع الأمن. وبدعم كبير من البعثة، حازت السياسة الوطنية للأمن والخطة الخمسية لبناء وتنمية قدرات أفراد الشرطة والدرك الوطنيين في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ على الموافقة الرسمية من اللجنة الاستراتيجية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية والتي يرأسها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي وقت لاحق، أقرت اللجنة الاستراتيجية في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. وقد ركزت هذه الاستراتيجية، التي تعد الأولى من نوعها في جمهورية أفريقيا الوسطى، على ثلاثة مجالات رئيسية هي: (أ) تعزيز قدرة قطاع الأمن؛ (ب) تعزيز حماية المدنيين والسلع، وإعادة إرساء سلطة الدولة؛ و (ج) تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون. وقدمت البعثة، إلى جانب بعثة التدريب العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي، المساعدة والإرشاد التقنيين للمساعدة في الجهود الجارية التي تقوم بها وزارة الدفاع لوضع سياسة وطنية للدفاع، وقانون للبرمجة العسكرية، وإرساء مفهوم للقوة العسكرية. وواصلت البعثة الاضطلاع بدور رئيسي في تنسيق الدعم المقدم لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك ما يتعلق بصياغة السياسة الوطنية للأمن والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية. وإضافة إلى ذلك، دعمت البعثة وضع مرسومين رئاسيين لتفعيل اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، ومرسوم آخر يقضي بإصدار قانون القضاء العسكري. واتخذت إجراءات ملموسة لتعزيز الهياكل الأساسية للدولة في قطاع الأمن، وأسفر ذلك أيضاً عن حماية المدنيين، بما في ذلك إعادة تأهيل مركز تدريب عسكري، وإعادة تأهيل وتجهيز مراكز الشرطة وألوية الدرك بدعم من أفراد شرطة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الإنجاز المتوقع ٢-١: إحراز تقدم نحو عملية سياسية شاملة للجميع

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

أنجز. نظمت ١٦ حلقة عمل شملت مشاورات مع ٣٠٠ مشارك من المجتمعات المحلية لمنع العنف الأهلي وتهدئته وتخفيف حدته وحل النزاعات المحلية (في بودا، وباتانغافو، وكوي، وبانغي، ونيام، وبامباري، وكاغا باندورو)

زيادة عدد الحوارات المجتمعية التي تعقد في جميع أنحاء البلد وتتاح فيها للمواطنين الفرصة لشرح المظالم المتعلقة بتنفيذ الحكومة المنتخبة لتوصيات منتدى بانغي، والميثاق الجمهوري للسلام والمصالحة الوطنية وإعادة

تم زيادة تيسير الحوار المجتمعي من خلال ٦٩ حلقة عمل، منها ٣٣ حلقة عمل حول "استعادة المشاورات الشعبية" عقدت مع البرلمانين في أغلبية المحافظات، مما أسهم في تعزيز الروابط بين السكان وقادتهم المنتخبين

أنجز. تم التوصل إلى اتفاق وضع الأساس لعملية شاملة يتولى زمامها البلد ويدعمها تماما المجتمع الدولي وجمعية سانت إيجيديو في روما التي جمعت بين الحكومة وبعض الجهات الفاعلة في الجماعات المسلحة. ووفرت البعثة الدعم التقني لوضع خارطة طريق لضمان اتباع نهج منسق في تنفيذ الاتفاق. ودعمت البعثة أيضا الحكومة في إشراك الجماعات المسلحة في الحوار، ولا سيما من خلال آلية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

نقح الفريق العامل التقني ١١٢ مادة من أصل ٢٠٤ مواد في قانون الانتخابات الحالي. وشمل الفريق ممثلين عن الحكومة، والجمعية الوطنية، والمؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، والأحزاب السياسية، وقدمت البعثة الدعم التقني. وكان من المقرر إصدار مشروع تقني أول لقانون الانتخابات المنقح في آذار/مارس ٢٠١٧، بيد أنه تم تعليق الأنشطة المطلوبة بسبب نقص الموارد. وعملت السلطة الوطنية للانتخابات مع الحكومة لدعم استمرار عمل الفريق

الإعمار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعملية السياسية (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٣٠٠)

التوصل إلى اتفاق بشأن طرائق إقامة حوار سياسي شامل مع جميع الأطراف المعنية الرئيسية، بما في ذلك الأطراف الموقعة على اتفاق وقف الأعمال العدائية لتناول مسألة السلام والمصالحة في الأجل الطويل (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ١)

إنجاز الإطار التشريعي لإجراء الانتخابات المحلية من خلال اعتماد أنظمة السلطة الوطنية للانتخابات والمرسوم ذي الصلة (٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٧/٢٠١٦: ١)

الناتج المقرر	الناتج المنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم وعقد ١٢ حلقة عمل للسلطات المحلية والمجتمع المدني، لا سيما المنظمات النسائية والشبابية، لتيسير الحوار في ١٢ محافظة (٣٠٠ مشارك) بشأن بسط سلطة الدولة، ودور المجتمع المدني، والحكومة الرشيدة، والتماسك الاجتماعي	١٩	حلقة عمل محافظة (أكثر من ٣٠٠ مشارك)
إعداد ٣ مشاريع مع شبكات المجتمع المدني يشمل كل منها ٦ محافظات في المتوسط على نطاق البلد لمعالجة مسائل بسط سلطة الدولة، ودور المجتمع المدني، والحكومة الرشيدة، والتماسك الاجتماعي	٣	مشاريع دعم الخطة الحكومية الوطنية للإنعاش وبناء السلام؛ وتوفير الدعم لمنظمة وطنية من منظمات المجتمع المدني؛ وإطلاق حملات الحوار الجماهيري لإشراك المجتمع المدني في التحضير لمؤتمر بروكسل بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى
عقد اجتماعات منتظمة مع أعضاء الحكومة، بمن فيهم أعضاء البرلمان، ومع الأحزاب السياسية، بما في ذلك في المقاطعات، من أجل تعزيز إقامة حوار سياسي نشط وبناء وتقديم الدعم له	٤٠	إحاطة أسبوعية مع الرئيس ورئيس الوزراء في بانغي
	٨٨	اجتماعا منتظما مع أعضاء البرلمان
	٢٢٧	اجتماعا مع السلطات المحلية في المحافظات والمحافظات الفرعية، والعمد والسلاطين

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
اجتماعا واجتماع مائدة مستديرة ودورة تدريبية مع الأحزاب السياسية	٤٦	
حلقات عمل مع أعضاء البرلمان وأسفرت هذه الأنشطة عن تحسين علاقات العمل مع أصحاب المصلحة السياسيين، وتقاسم المعلومات وتيسير الحوار	٩	
عقد اجتماعات منتظمة مع الأطراف السياسية الفاعلة المرتبطة بالجماعات السياسية العسكرية لتعزيز تحولها بالكامل إلى حركات سياسية وتيسير تفاعلها البناء مع السلطات المنتخبة	٣١٦	اجتماعا وحلقة عمل بشأن المصالحة والحوار مع ممثلي الجماعات المسلحة، بما في ذلك القيادة العليا للجماعات المسلحة، وفي بعض الاجتماعات مع الوزراء والمجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية، لتسهيل إجراء مناقشات وتحليلات متعمقة للأسباب الجذرية للنزاعات والالتزام بالمشاركة في العملية السياسية وعملية السلام
عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة لآليات التنسيق الدولية بشأن توفير الدعم للعملية السياسية	٤٠	اجتماعا للمجموعة الخماسية اجتماع لفريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى وإضافة إلى ذلك، تم تيسير عقد اجتماعين للتحضير لزيارات رفيعة المستوى للسفير ومساعد وزير الخارجية الأمريكي المعني بالنزاعات وعمليات تحقيق الاستقرار
التواصل مع الجماعات النسائية وإقامة حوار معها شهريا، بما في ذلك في المحافظات، من أجل تعزيز ودعم مشاركة النساء الفعالة في العمليات السياسية والحياة العامة	١١٥	اجتماعا مع الجماعات النسائية حلقة عمل/دورة تدريبية/دورة لتوعية الجماعات النسائية من أجل تعميم مراعاة دور المرأة في عملية السلام المحلية
دورتان تدريبيتان للأحزاب السياسية بشأن القضايا الجنسانية	٢	
مشروع سريع الأثر خاص بأنشطة مدرة للدخل للمرأة المسلمة والمرأة المسيحية لتعزيز الترابط بين الطوائف في أوبو	١	
وإضافة إلى ذلك، يسرت البعثة إقامة احتفال بيوم المرأة وجميع الأنشطة المذكورة أعلاه، مما أدى إلى تعزيز تمكين المرأة في المجال السياسي، وإذكاء الوعي بضرورة أن يكون لها صوت مسموع في تشجيع جهود السلام		
عقد اجتماعات شهرية لدعم لجنة المتابعة المنشأة لتنفيذ توصيات منتدى بانغي	لا	أوقفت لجنة المتابعة التابعة لمنتدى بانغي أنشطتها عندما انتهت المرحلة الانتقالية بتنصيب الرئيس توديرا
عقد اجتماعات شهرية منتظمة مع الجهات الفاعلة الإقليمية لتبادل وجهات النظر وضمان التنسيق وتشجيع الحوار بين الأحزاب السياسية وقادة المجتمع المدني	٤٠	اجتماعا للمجموعة الخماسية

والسلطات الوطنية، دعماً لوضع عملية تشاورية لإصلاح الحكومة

اجتماعات عقدت بين فريق المساعدة الانتخابية المتكامل والسلطة الوطنية للانتخابات لإعداد وتنظيم حلقة عمل في بانغي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بشأن الدروس المستفادة في مرحلة ما بعد الانتخابات

١٠

عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة من أجل القيام مع السلطات الانتخابية الوطنية وجميع الأطراف المعنية بإعداد وتنظيم الاستعراض اللاحق للانتخابات والدروس المستفادة من الانتخابات الماضية المعقدة (الاستفتاء والانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية)

واستقطبت حلقة العمل ٢٠٠ مشارك من الجهات الفاعلة الدولية والوطنية وأصحاب المصلحة وشددت على الدعم الإيجابي الذي قدمته الأمم المتحدة، وكذلك الشركاء الوطنيين والدوليين، للعملية الانتخابية، مما أسفر عن نجاح الانتخابات. وانبثق عن حلقة العمل تقرير يتضمن توصيات مختلفة للسلطات الوطنية والمجتمع المدني

اجتماعاً شملت اجتماعات للتمهيد لأعمال فريق الاستعراض اللاحق وبعثة تقييم الاحتياجات، ولم يصدر أي من الفريقين بعد تقريره حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير؛ واجتماعات من أجل استكمال الانتخابات التشريعية في الدائرة الانتخابية المتبقية، ييمبو ١. وركزت هذه الاجتماعات الأخيرة على استراتيجية تدريب أعضاء مراكز الاقتراع، وبناء قدرات الموظفين الميدانيين التابعين للسلطة الوطنية للانتخابات، وتنفيذ الخطة الأمنية، واستلام المواد الانتخابية ونشرها، ورصد الانتخابات، واستعادة صحائف النتائج والمواد

٣٢

انظر مؤشر الإنجاز الثالث تحت الإنجاز المتوقع ١-٢

لا

عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة توفر المساعدة التقنية للسلطات الوطنية للانتخابات والحكومة بشأن استعراض قانون الانتخابات والإطار القانوني بغية التحضير للانتخابات المحلية

انظر مؤشر الإنجاز الثالث تحت الإنجاز المتوقع ١-٢

لا

عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة مع السلطات الوطنية للانتخابات والحكومة وسائر الأطراف المعنية الوطنية من أجل إدراج منظور جنساني في استعراض قانون الانتخابات والإطار القانوني بغية التحضير للانتخابات المحلية وغيرها من العمليات السياسية الوطنية

اجتماعات

٦

يعزى انخفاض الناتج إلى التحول في أولويات العمليات والقيود المفروضة على ميزانيات السلطات الوطنية للانتخابات والظروف الأمنية في بعض المحافظات، مما أدى إلى إحراز

عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة مع السلطات الوطنية للانتخابات والحكومة والأطراف المعنية الوطنية والدولية، بما في ذلك البرنامج الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام، بشأن التحضير والتخطيط لعمليات الانتخابات المحلية، بما

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

في ذلك شراء وتوزيع المواد الانتخابية في المناطق السبع عشرة		تقدم ضئيل فيما يتعلق بتخطيط الانتخابات المحلية وانتخابات مجلس الشيوخ. وتناولت الاجتماعات إعداد ميزانية مؤقتة وجدول زمني مؤقت وقائمة بالأنشطة ذات الأولوية للانتخابات المحلية، وإعداد حصر أساسي أولي للمواد الانتخابية الموجودة على المستويين المركزي والميداني
الاضطلاع شهريا بأنشطة توعية عامة ومتعددة الوسائط تدعم تحقيق المصالحة الوطنية وإرساء ثقافة دستورية وتعزيز وفهم ولاية البعثة المتكاملة، باستخدام نهج استراتيجية يومية للاتصال والدعوة والتعبئة الاجتماعية، من خلال البث الإذاعي (محطة إذاعة البعثة (Guira FM)) ووسائط الإعلام المطبوعة وتسجيلات الفيديو ووسائط التواصل الاجتماعي، ومن خلال أدوات تعبئة المجتمعات المحلية	٣٨٤	نشاطا تضمنت حلقات بث إذاعي للنقاشات بشأن القضايا السياسية؛ وبرامج حوارية بشأن قضايا حقوق الإنسان والعدالة؛ وبرامج بشأن القضايا المتصلة بالشباب وعروضا تظهر التحديات التي تواجه المرأة في أفريقيا الوسطى وجهودها الرامية للتصدي لها
	٦٠٩	من تسجيلات الفيديو والأفلام الوثائقية والتقارير تم بثها عبر وسائل التواصل الاجتماعي للمجتمعات المحلية التي لديها إمكانية الوصول إلى هذه الوسائل وللمقيمين خارج البلد، وبهدف إبلاغ المجتمع الدولي
	٤٠	نشاطا من أنشطة التوعية جرى الاضطلاع بها في جميع أنحاء البلد لدعم المصالحة الوطنية، وكفالة فهم ولاية البعثة، وتشجيع المجتمعات المحلية على حل المشاكل سلميا
	٨	اجتماعات (شارك فيها ٤٦٥ طالبا من جامعة بانغي وكلية الحقوق الخاصة، و ٣٢ ممثلا عن منظمات نسائية وشبابية و ٣٠ من الجهات الفاعلة في وسائط الإعلام) لتناول تنفيذ ولاية البعثة والتحديات التي تواجهها
		وتم إعداد ٥٢ من المقالات والمقالات المتعمقة، و ٤٧ نسخة من نشرة MINUSCA en action، و ٧ نسخ من نشرة MINUSCA Focus وملفات خاصة مع إرفاق صور بجميع هذه المواد التي نشرت على موقع البعثة الشبكي واستهدفت المجتمعات المحلية التي لديها إمكانية الوصول إلى تلك الوسائل والمقيمين بالخارج وبهدف إبلاغ المجتمع الدولي

الإنجاز المتوقع ٢-٢: إحراز تقدم نحو المصالحة على المستويين الوطني والمحلي

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

زيادة عدد المبادرات المتخذة للتخفيف من حدة النزاعات في المناطق الرئيسية للتوترات بين المجتمعات المحلية (٢٠١٤/٢٠١٥: ٦؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١١؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٤)	أُنجز. أُتخذ ما مجموعه ٦٧ مبادرة للتخفيف من حدة النزاعات في ٣٠ بلدة من البلدات التي تشهد توترا بين المجتمعات المحلية مقابل ٢٩ مبادرة للتخفيف من حدة النزاعات في ١٧ بلدة في الفترة السابقة. ويعزى ارتفاع عدد المبادرات إلى الحالة الأمنية السائدة في بعض أنحاء البلد
---	---

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	نظرا للمقتضيات السياسية، لم تضع الحكومة استراتيجية للمصالحة الوطنية بصورة رسمية. إلا أن البعثة قدمت دعما تقنيا، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والمصالحة ومستشار الوزارة لدى الرئاسة المعني بشؤون المصالحة من أجل قيام الحكومة بصياغة وإقرار استراتيجية/برنامج في هذا الصدد
وضع استراتيجية للمصالحة الوطنية وتنظيم اجتماعات في جميع المحافظات الست عشرة لتقديم الدعم السياسي والتقني واللوجستي لبدء عملية مصالحة فيما بين المجتمعات المحلية وفيما بين الطوائف الدينية	لا	
عقد ١٢ حلقة عمل لتعزيز تنسيق وأداء المبادرات والآليات الرامية إلى تخفيف حدة النزاعات وتسويتها	١٤	حلقة عمل يعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة الطلب من جانب السلطات المحلية استجابةً للآزمات الأمنية المتعددة التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير
إعداد ٢٤ من مشاريع التحسين الإقليمية مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء لدعم وتعزيز مبادرات الحكومات المحلية والمجتمع المدني لمعالجة الأسباب الكامنة وراء نشوب النزاع	٥٣	مشروعاً من مشاريع التحسين الإقليمية يعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة الطلب من جانب الفريق القطري والبعثة المتكاملة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء نشوب النزاع

الإنجاز المتوقع ٢-٣: إحراز تقدم نحو وضع سياسة للأمن الوطني واستراتيجية لإصلاح قطاع الأمن

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة عدد السياسات والاستراتيجيات التي جرى إعدادها وتنفيذها لإعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن وتعزيز المؤسسات المعنية بحكومة قطاع الأمن (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥)	أنجز. وُضع أو أُقر ما مجموعه ٦ سياسات وتشريعات: السياسة الوطنية للأمن، وقانون القضاء العسكري، ومشروع سياسة للدفاع الوطني، ومشروع قانون البرمجة العسكرية، ومشروع مفهوم القوة العسكرية، ومشروع خطة لنشر كتائب القوات المسلحة
زيادة عدد التشريعات التي جرى وضعها واعتمادها لتحديد مهام قوات الدفاع والأمن الداخلي والمؤسسات المعنية بحكومة الأمن وطرائق عملها (٢٠١٤/٢٠١٥: ١؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣)	إضافة إلى ذلك، صدر مرسوم رئاسي بإنشاء وتنظيم عمل اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها يُعزى ارتفاع الناتج من السياسات والتشريعات إلى تخصيص الحكومة قدرات أعلى من المتوقع لوضع السياسات
زيادة عدد التقييمات المتعلقة بقطاع الأمن والتوصيات الهادفة إلى إصلاحه (٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣)	انظر مؤشر الإنجاز الفعلي أعلاه أنجز. أُعد ما مجموعه ١٣ من التقييمات المتعلقة بقطاع الأمن والتوصيات الهادفة إلى إصلاحه. ويعزى ارتفاع عدد التقييمات التي أجريت بدعم من البعثة إلى العدد الإجمالي للقطاعات البالغ ٨ قطاعات والتقييمات الإضافية في المجالات من قبيل الإدارة المالية والموارد البشرية، والتقييمات القطاعية التي يجريها

فريق التنسيق الوطني المعني بإصلاح قطاع الأمن في سياق إعداد الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن

أُجيزت إعادة تأهيل أحد مرافق التدريب التابعة للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في معسكر كاساي في بانغي وركزت السلطات الوطنية جهود إعادة التأهيل الأخرى على مركز تدريب القوات المسلحة في بوار في غرب البلد، الذي جرى إكماله وتجهيزه

زيادة عدد أفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى المعاد تنظيمها من خلال إعادة تأهيل معسكراتها في بانغي والمناطق وتجهيزها (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥)

الناتج المقررة

الناتج المنحجرة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

إسداء المشورة الاستراتيجية والتقنية للسلطات الوطنية في مجال حوكمة قطاع الأمن وإصلاح قوات الدفاع والأمن، بما في ذلك في صياغة رؤية طويلة الأجل للأمن الوطني ووضع سياسة للأمن الوطني واستراتيجية لإصلاح قطاع الأمن، من خلال اجتماعات مائدة مستديرة ومشاورات واجتماعات سياسية تشاركية وشاملة للجميع تعقد شهريا	نعم	قدمت البعثة إرشادات استراتيجية وتقنية إلى فريق التنسيق الوطني المعني بإصلاح قطاع الأمن، وهو فريق عامل على المستوى التنفيذي، عن طريق عقد اجتماعات نصف شهرية لوضع السياسة والاستراتيجية عقب إجراء الانتخابات الرئاسية؛ ونظمت اجتماعات لوضع السياسة الوطنية للأمن في صيغتها النهائية؛ وشاركت في رئاسة اجتماعات متصلة بصياغة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، بالإضافة إلى إقامة عدة جلسات ثنائية مع السلطات الرئيسية
تيسير تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى السلطات الوطنية في مجال إصلاح قطاع الأمن من خلال عقد اجتماعات شهرية منتظمة مع الجهات الفاعلة الوطنية والشركاء الدوليين	١٠	اجتماعات لفريق التنسيق المعني بقوات الأمن الداخلي، وللفريق التنسيق المعني بالدفاع، واجتماعات مشتركة للفريقين
	١٦	اجتماعا ثنائيا مع الشركاء الدوليين الرئيسيين دعما لإصلاح قطاع الأمن الوطني
	٤	اجتماعات بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
	٦	اجتماعات بشأن الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام
		نسقت البعثة الاجتماعات المذكورة أعلاه، وقادت عملية تخطيط وتصميم عنصر إصلاح قطاع الأمن الوطني في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام وعملية إدماج المقاتلين السابقين في هذا الصدد بمساعدة بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي
تيسير اعتماد وإقرار خطط ومقترحات لوضع مبادئ ونهج مشتركة تتعلق بمختلف جوانب إصلاح قطاع الأمن، عن طريق المشاركة في رئاسة اجتماعات شهرية منتظمة للجنة الاستراتيجية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، واللجنة التقنية لإصلاح قطاع الأمن، وغيرهما من آليات التنسيق	نعم	قدمت البعثة الدعم إلى آليات التنسيق الوطنية لإصلاح قطاع الأمن في صياغة السياسة الوطنية للأمن والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، اللتين أقرهما الرئيس في اثنين من اجتماعات اللجنة الاستراتيجية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية

بالإضافة إلى ذلك، دعمت البعثة إعداد ورقة مفاهيمية للجهات الفاعلة الوطنية المعنية بإصلاح قطاع الأمن من أجل تيسير التوعية بعملية إصلاح قطاع الأمن وتحقيقها بصورة مشتركة من خلال أنشطة تعاونية؛ وساهمت في ٦ اجتماعات لإعادة إرساء سلطة الدولة في بامباري، و ٥ اجتماعات للجنة الرصد الاستشارية مع الجماعات المسلحة، و ٦ اجتماعات مع آليات التنسيق بشأن إدماج المقاتلين السابقين

أنجز من خلال الناتجين الموصوفين أعلاه

نعم

تقييم التشريعات المتصلة بقطاع الأمن، وتقديم عدد من التوصيات لتتقيد القوانين والأنظمة القائمة، بما في ذلك من منظور حقوق الإنسان وسيادة القانون والمنظور الجنساني

دعمت البعثة تنظيم وسير عملية استعراض النفقات العامة في المؤسسات الأمنية التي أجراها البنك الدولي، وشاركت في تنظيم جلسات استيضاح بشأن نتائج الاستعراض لفائدة ممثلي الحكومة والبرلمان والشركاء الدوليين

نعم

تيسير إجراء تحليلات للمؤسسات والثغرات، وتقييمات للاحتياجات، وتقييمات مالية، لقطاع الأمن بالشراكة مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وشركاء آخرين

ونتيجة للمرحلة الأولى من الاستعراض، أجرت وزارة المالية عملية تحقق مادي من أفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى كشفت وجود حوالي ١ ٠٠٠ "فرد وهمي" مسجلين في كشوف مرتبات القوات المسلحة. وكانت إجراءات الاستعراض والمتابعة جارية في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير

استأنفت وزارة الدفاع عملية التحقق المبسطة من الأفراد بدعم من البعثة، وبالتنسيق مع بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي

نعم

وضع وتطبيق آليات لفرز أفراد قوات الدفاع والأمن والمؤسسات الأمنية الأخرى، تمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني

مشروع

١

إعداد مشروع واحد يهدف إلى إعادة تأهيل مراكز الشرطة وألوية الدرك في المحافظات، وتجهيزها، بالتعاون مع الشركاء

٤ مراكز شرطة (بانغي، وبوار، وبوزوم، وبريا) و ٣ ألوية للدرك (بوار، وبيراو، وبريا بانغي) أعيد تأهيلها بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مشروع

١

إعداد مشروع واحد لإعادة تأهيل معسكرات القوات المسلحة في بانغي والمناطق في إطار الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل وتنظيم الجيش الوطني

أعيد تأهيل مرفق التدريب التابع للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في معسكر كاساي في بانغي ومركز تدريب القوات المسلحة في بوار

العنصر ٣: إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها

٤١ - دعماً لإعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها في جمهورية أفريقيا الوسطى، واصلت البعثة جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات الهيكلية المتعلقة بالحكومة في البلد، مع التركيز على بناء قدرات الدولة في مجالات العدالة وسيادة القانون وإدارة الدولة. وحددت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أولويات واحتياجات الإنعاش وبناء السلام، والتمست الدعم التقني والمالي من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي. وفي هذا السياق، دعمت البعثة الحكومة في وضع الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام التي توفر خريطة طريق لعملية إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها التي ستضطلع بها الحكومة وشركاؤها خلال السنوات الخمس القادمة.

٤٢ - وعلى الرغم من تدهور الحالة الأمنية في بعض أنحاء البلد، اتخذت البعثة إجراءات لتحسين البنية التحتية القضائية وتدريب ونشر الموظفين القضائيين والقضاة وموظفي السجون في جميع أنحاء البلد. وأدى نشر ٦٨ فرداً إضافيين مقدمين من الحكومات في سجون أفريقيا الوسطى إلى تخفيض عدد حالات الهروب وغيرها من الحوادث الأمنية بدرجة كبيرة، لا سيما في سجون بانغي، وذلك من خلال تقديم التوجيه والمشورة إلى سلطات السجون. وقدم الأفراد المقدمون من الحكومات التوجيه والدعم التقني أيضاً على المستوى المركزي وإلى السجون في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك فيما يتعلق باستعراض وتحديث وإصدار وثائق توجيهية عن إصلاح السجون. وتلقى القضاة وكتاب المحاكم تدريباً بشأن التشريعات الوطنية والمعايير الدولية المتعلقة بإقامة العدل والإجراءات الخاصة. وتم تعزيز قدرات العاملين في السجون وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية بفضل ما توفره البعثة من حلقات عمل تدريبية ومشورة تقنية في بانغي بالأساس، وعُقدت اجتماعات أسبوعية مع القضاة الوطنيين لتقديم الدعم فيما يتعلق بالتحقيقات والملاحظات القضائية، وجمع الأدلة وتخزينها، وتحليل الأدلة الجنائية. وقدمت البعثة المشورة إلى القضاة الذين انتدبوا إلى محاكم في المناطق ولكنهم يعملون من بانغي بسبب الحالة الأمنية في مناطق نشرهم، والقضاة العاملين في بوار، والقضاة الموفدين إلى بامباري ويريا، إلى حين مغادرتهم. وإضافة إلى ذلك، أُعيد تأهيل البنية التحتية والمؤسسات القضائية في بانغي وبامباري وباوا وسيبوت وكاغا باندورو.

٤٣ - وواصلت البعثة تنظيم جلسات المحاكم المتنقلة بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجلبت بذلك مؤسسات العدالة إلى أنحاء من البلد ما كانت لتحصل على تلك الخدمة لولا جهود البعثة. وواصلت البعثة، بالتعاون مع الفريق القطري والشركاء الدوليين، تقديم المساعدة التقنية إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة، وأحرزت تقدماً كبيراً على مدى الفترة. وعُقدت حلقات عمل بشأن المعونة والمساعدة القانونية وقُدِّمت توصيات لاحقاً ثم أُدرجت في مشروع القانون المتعلق بالمعونة القانونية. واقتُرنت هذه الأنشطة بحملة للدعوة والتوعية، فضلاً عن توفير التدريب للسكان المحليين والسلطات الحكومية والقضائية والجماعات المسلحة بشأن مواضيع من قبيل سيادة القانون، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، ومكافحة الإفلات من العقاب، من أجل إذكاء الوعي العام بالعدالة واحترام حقوق الإنسان.

٤٤ - ويسرت البعثة إقامة حوار نشط بين أعضاء البرلمان والفئات التي يمثلونها، وبين الجهات الفاعلة الإدارية الحكومية على المستوى المحلي، والسياسيين والسكان المحليين، بما في ذلك الشباب وقادة المجتمعات المحلية، مما نشط إطار التشاور والتنسيق من أجل إعادة توزيع الموظفين الإداريين وإعادة تأهيل مباني الإدارة المدنية وتجهيزها. وأسفرت هذه الإجراءات عن نشر موظفين مدنيين، منهم معلمون، في

جميع المحافظات الست عشرة. وعُقدت دورات تدريبية لرؤساء البلديات وموظفي الخدمة المدنية التابعين للمحافظين ونواب المحافظين، لبناء قدراتهم في مجال الإدارة العامة والحكم المحلي وتخطيط وميزنة المشاريع المحلية.

٤٥ - ولمساعدة الحكومة في تنفيذ نظام لإدارة الأسلحة والذخيرة في البلد وتحسين السلامة، تم تأمين مرافق تخزين الأسلحة، وشيِّدت مستودعات للأسلحة وأُعيد تأهيلها، وقُدِّمت دورات تدريبية عن إدارة الأسلحة والذخيرة لأفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي وضباط السجون. وساهمت هذه المبادرات في تطوير قدرة قوات الدفاع والأمن الوطنية على تأمين وإدارة الأسلحة والذخيرة من أجل الحد من تداولها بين الجماعات المسلحة.

الإنجاز المتوقع ٣-١: إحراز تقدم نحو إعادة إرساء سيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
أعيد فتح محكمتين جديديتين، واحدة في مبايكي والأخرى في بامباري ليصل بذلك مجموع عدد المحاكم العاملة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى ١٨ محكمة من أصل ٢٧ محكمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وإضافةً إلى ذلك، كانت إعادة تأهيل المحاكم في باوا وسيبوت وكاغا باندورو جارية في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى انخفاض عدد المحاكم التي أُعيد فتحها إلى الحالة الأمنية الصعبة في بعض أنحاء البلد، وتعدد سرقات المعدات والمواد من مواقع البناء، مما أدى إلى تعطيل العمل	زيادة عدد المحاكم التي أُعيد فتحها (٢٠١٤/٢٠١٥: ٧؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٥؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٢٠)
أُعيد فتح ما مجموعه ٤ سجون في بيريراوي وبوار ويمبو ومبايكي. وأُعيد تأهيل سجن خامس في بانغاسو إلا أنه نُهب ولم يعد صالحاً للعمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى انخفاض عدد السجون إلى وقوع حوادث أمنية في كاغا باندورو، شملت هجوماً على موقع السجن، مما عطل إعادة تأهيله. وأُعيد فتح سجنين إضافيين في بانغي: سجن نغاراغا وملحقه، كامب دي رو	زيادة عدد السجون التي أُعيد فتحها في المناطق الواقعة خارج بانغي (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣؛ ٢٠١٧/٢٠١٨: ٧)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إسداء المشورة التقنية، من خلال عقد اجتماعات أسبوعية مع النظراء في الوزارات المعنية وسلطات السجون، من أجل تعزيز أداء سلطات السجون وموظفيها بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان	نعم عقدت اجتماعات أسبوعية في ٩ مرافق احتجاز (بامباري، وبانغاسو، وبيريراوي، وبيمبو، وبريا، ونغاراغا وملحقه كامب دي رو، وبوار، وكاغا باندورو)، ومع المدير العام للسجون ومديرية إدارة السجون
ونتيجة لذلك، حدث تحسن في القدرة الإدارية لسلطات السجون الوطنية. وعلاوة على ذلك، خضعت مسائل تنفيذ إصلاح السجون، بما في ذلك وضع السياسات، وتخصيص اعتمادات الميزانية، وتحسين صحة السجناء، فضلاً عن إعادة فتح السجون خارج بانغي، للمناقشة والمعالجة في الوقت المناسب	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد ٢١ حلقة عمل تدريبية لبناء قدرات موظفي السجون الوطنية في جميع أنحاء البلد	٣	حلقات عمل مدة كل منها يومان (١٣٧ مشاركاً) بشأن المراسيم المنقذة للقانون 12.003 الذي يحدد المبادئ الأساسية لنظام السجون في جمهورية أفريقيا الوسطى في بامباري وبوار وبانغي
	١٠	دورات تدريبية عن حقوق الأشخاص المحتجزين وإعادة إدماجهم في المجتمع (٩٨ مشاركاً، منهم ٤٧ امرأة)، وعن أمن السجون وإحصاءاتها (١٠٠ مشارك، منهم ٤٦ امرأة)
	١	دورة تدريبية مدتها يومان بشأن إدارة مستودعات الأسلحة وإدارة الأسلحة لفائدة ٨ عناصر من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى
	١	دورة تدريبية مدتها خمسة أشهر لموظفي السجون تتألف من أنشطة بناء القدرات والتوجيه والتدريب أثناء الخدمة (٤١ مشاركاً، منهم ٣٣ امرأة). وفيما بعد، ألحق ٣٢ متدرباً سابقاً بالخدمة رسمياً ونُشروا
		يعزى انخفاض الناتج إلى الزيادة في مدة الدورات التدريبية وانخفاض عددها، مقارنةً بالعدد المقرر من الدورات
إصلاح وبناء وتجهيز ١٥ محكمة في المحافظات	٢	انظر مؤشر الإنجاز الفعلي تحت الإنجاز المتوقع ٣-١ الوارد أعلاه
		بالإضافة إلى ذلك، ففي إطار التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، قُدمت معدات مكتبية إلى محاكم الاستئناف الثلاث (بانغي وبوار وبامباري) ووُضعت على المحاكم الابتدائية الواقعة ضمن ولاياتها القضائية.
عقد اجتماعات شهرية مع السلطات الوطنية المعنية فيما يتعلق بتنسيق وتخطيط التوزيع الفعلي للعناصر الفاعلة في نظام العدالة الجنائية ومؤسسات سيادة القانون في المحافظات	نعم	عقدت اجتماعات تنسيقية بصفة منتظمة لإعادة توزيع القضاة والموظفين القضائيين، وهو ما جرى في نطاق الولايات القضائية لأوبو، وبامباري، وبانغاسو، وباوا، وبوار، وبودا، وبوزوم، وبوسانغوا، وبوسمبيلي، وبيريراقي، وسيبوت، وكارنو، ومبايكي، وموباياي، ونولا. إلا أنه نتيجة للحالة الأمنية والظروف المعيشية الصعبة في بانغاسو وموباياي وبامباري، تخلى القضاة الذين أُعيد توزيعهم عن وظائفهم وعادوا إلى بانغي
إعداد طلبات/مستندات داعمة وعقد اجتماعات فصلية من أجل إعادة تأهيل و/أو بناء مرافق للسجون ستنجح في	نعم	أعدت وثائق المشاريع لكل مشروع متعلق بالسجون (الخطط المعمارية، وتقديرات التكاليف، والتفاصيل المتعلقة بالشركاء)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
نهاية الأمر السجن الآمن والإنساني لعدد أكبر من المجرمين المقبوض عليهم، بما في ذلك فصل المحتجزين عن المحتجزات	٢٦	تقريراً نصف شهري بشأن إدارة المشاريع وتقرير سنوي واحد عن إدارة المشاريع تمت صياغتها
إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية من خلال عقد اجتماعات أسبوعية و ٥ حلقات عمل مدة كل منها يومان لما عدده ٢٠ قاضيا وطنيا يتناولون القضايا الجنائية، من أجل تمكينهم من إجراء تحقيقات نزيهة وفعالة في الجرائم وفقا للمعايير الدولية	٤	اجتماعات فصلية عُقدت اجتماعات أسبوعية مع القضاة الوطنيين لتقديم المشورة والدعم التقني بشأن التحقيقات والملاحقات القضائية، وجمع الأدلة وتخزينها، وتحليل الأدلة الجنائية دورة تدريبية مدتها ٩ أسابيع (٩٢ قاضيا و ١٠٢ من كتاب المحاكم الخاضعة للولايات القضائية لمحاكم الاستئناف في بانغي وبوار وبامباري)
عقد اجتماعات أسبوعية مع وزارة العدل بشأن وضع الصيغة النهائية لخطة استراتيجية للعدالة تشمل إعادة التوزيع التدريجي لموظفي قطاع العدل في جميع أنحاء البلد، واتخاذ ما يلزم لحماية الضحايا والشهود وتوفير خدمات الدعم لهم، وتوفير الحماية لأعضاء الجهاز القضائي	٥٢	يعزى انخفاض الناتج إلى إعادة ترتيب الأولويات للتركيز على تنظيم جلسات المحاكم الجنائية وإلى الحالة الأمنية التي أدت إلى ترك عدد من القضاة وظائفهم في المناطق والعودة إلى بانغي اجتماعاً نتيجة للاجتماعات، أعيد توزيع عدد من القضاة في جميع أنحاء البلد نظرا لعدم وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية حماية الضحايا والشهود، لم تُنشأ آليات حمايتهم على الصعيد الوطني. بيد أنه تم توفير حماية لصيقة، بالتعاون مع شرطة الأمم المتحدة، للرئيس وأعضاء آخرين في السلطة القضائية، بما في ذلك توفير مكان إقامة لأحد أعضاء النيابة العامة في مجمع البعثة في كاغا باندورو
تنظيم ٣ دورات تدريبية مدة كل منها يومان في مجال الإجراءات الجنائية وإدارة المحاكم لما عدده ١٠٠ قاض من المقرر نقلهم إلى المناطق، ودورة تدريبية واحدة مدتها يومان في مجال أساليب التحقيق الفعالة في قضايا العنف الجنسي والجنساني لما عدده ٥٠ قاضيا و ١٠ ضباط شرطة	٤	دورات تدريبية مدة كل منها يومان بشأن إدارة المحاكم واستخدام مواد موحدة (١٣٦ موظفا من موظفي محاكم الاستئناف في بانغي وبوار وبامباري)
دورة تدريبية مدتها ثلاثة أيام للقضاة وضباط الشرطة والقضائية والأطباء بشأن الخبرة في مجال علم الأدلة الجنائية المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاعات	١	دورة تدريبية مدتها يومان لفائدة القضاة وضباط الشرطة القضائية والأطباء بشأن الخبرة في مجال علم الأدلة الجنائية المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاعات
دورة تدريبية مدتها ثلاثة أيام للقضاة وضباط الشرطة والمحققين التابعين للمحكمة الجنائية الخاصة والوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والوقاية المعنية بمكافحة العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، بشأن مكافحة العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاعات	١	دورة تدريبية مدتها ثلاثة أيام للقضاة وضباط الشرطة والمحققين التابعين للمحكمة الجنائية الخاصة والوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والوقاية المعنية بمكافحة العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، بشأن مكافحة العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاعات

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

يُعزى ارتفاع الناتج إلى الطلب على موظفي المحاكم ونشرهم		
جلسة للمحكمة الجنائية (محكمة الاستئناف في بانغي)	١	توفير الدعم اللوجستي لوزارة العدل لتنظيم ٣ جلسات للمحاكم الجنائية، تعقد كل جلسة منها في واحدة من محاكم الاستئناف (بانغي وبامباري)
٥٦ ملفا جنائيا بشأن ٩٤ فردا سُجِّلَتْ في جدول الدعاوى (٨١ فردا خضعوا للمحاكمة و ١٣ قضية رُفُضَتْ)		
يعزى انخفاض الناتج إلى الغياب المتكرر للمدعي العام لمحكمة الاستئناف في بوار وغيره من الموظفين القضائيين، الأمر الذي حال دون إعداد الملفات التي كان ينبغي تسجيلها في قائمة الدعاوى وعددها ١٧ ملفا؛ وإلى الحالة الأمنية في بامباري التي حالت دون إعادة توزيع الموظفين القضائيين، بمن فيهم القضاة، في الوقت المناسب للجلسة		
موظفين من موظفي المحاكم (٥ في بريا و ٣ في بوار)	٨	توفير الدعم اللوجستي لوزارة العدل من أجل نقل ٥ من موظفي المحاكم، بطائرات تابعة للأمم المتحدة، للمشاركة في جلستين من جلسات المحاكم المتنقلة
جلسة من جلسات المحاكم المتنقلة نُظِّمَتْ (٢ ضمن الولاية القضائية لبريا و ٩ ضمن الولاية القضائية لبوار)	١١	
يعزى ارتفاع الناتج إلى مساهمة المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة		
حلقة عمل مدتها يومان	١	تنظيم حلقة دراسية واحدة مدتها يومان لفائدة ٥٠ مشاركا من نقابة المحامين، ووزارة العدل، ومقدمي المساعدة القانونية بشأن التشريعات والإجراءات اللازمة لإرساء المساعدة القانونية الفعالة للمعوزين
مشاركا من نقابة المحامين والسلطة القضائية والمجتمع المدني والشركاء التقنيين والماليين	٤٥	
تم إعداد توصيات وإدراجها في مشروع القانون المتعلق بالمعونة القانونية، لا سيما بشأن استحداث آلية مستقلة لإدارة المعونة القانونية يتوفر فيها تمثيل متساو لجميع الأطراف المعنية (بما في ذلك وزارة العدل، ونقابة المحامين، والمساعدين القانونيين)، وصياغة قانون بشأن آليات تمويل المعونة القانونية، وتحديث معايير استحقاق المعونة القانونية، وصياغة استراتيجية وطنية للمعونة القانونية		
نُظِّمَتْ أنشطة متعددة الوسائط وفي مجالي الدعوة والتوعية لكل تدريب وأنشطة توعية وغير ذلك من أنشطة البعثة الرامية إلى الترويج لسيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء	نعم	تنظيم أنشطة متعددة الوسائط وفي مجالي الدعوة والتوعية، أسبوعيا وشهريا، من أجل الترويج لسيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء، من خلال وسائط الإعلام المطبوعة وهيئات البث، وحلقات العمل، والأنشطة الرامية إلى تعبئة المجتمعات المحلية

نُظِّمَت أنشطة توعية (حلقات عمل واجتماعات) تروّج لسيادة القانون، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، ومكافحة الإفلات من العقاب في المناطق بمشاركة السكان المحليين، والحكومة والسلطات القضائية، والجماعات المسلحة، مما أدى إلى زيادة الوعي العام بولاية البعثة، وما تقوم به من جهود وأنشطة، وحسّن سمعتها لدى سكان البلد

انظر الناتج الأول في الإنجاز المتوقع ٣-١

نعم

القيام بزيارات شهرية منتظمة إلى مراكز الاحتجاز لرصد أوضاع الاحتجاز ومتابعة مساعي الدعوة المبذولة لدى السلطات

بالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة المشورة على أساس يومي لسلطات السجون، عن طريق الاتصال المنتظم والاشتراك في المواقع بين موظفي شؤون السجون المقدمين من الحكومات وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى

نتيجة للزيارات المنتظمة إلى مراكز الاحتجاز، تحسّن الوضع الأمني في سجون بانغي. وظلت الأوضاع صعبة في المناطق، حيث يكثر الإبلاغ عن حالات هروب وحالات اتجار بمنتجات غير مشروعة واستهلاكها. ورغم الجهود المبذولة للحد من اكتظاظ السجون عن طريق إعادة تأهيلها وإعادة فتحها، ظلت ظروف الاحتجاز في السجون، ولا سيما فيما يتعلق بالغذاء والرعاية الطبية وبرامج إعادة الإدماج الاجتماعي، صعبة بسبب نقص الموارد المالية المخصصة من قبل السلطات الوطنية

الإنجاز المتوقع ٣-٢: إحراز تقدم نحو إعادة إنشاء المؤسسات الحكومية وبسط سلطة الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

نُشر ما مجموعه ٣٠٦ من موظفي السلطات المحلية وموظفي الخدمة المدنية والقضائية. ومع ذلك، لا يزال التحدي يكمن في كفاءة بقاء الموظفين ومسؤولي السلطات المحلية في مناصبهم. وبينت الإحصاءات وجودا فعلياً لـ ٧٠ في المائة من موظفي الخدمة المدنية. ويعزى انخفاض عدد الأفراد الذين جرى نشرهم إلى تأخر في النشر في انتظار استكمال نهج استراتيجي محسن لمعالجة مسألة الاستدامة والتدابير التحفيزية لكفالة الاحتفاظ بالقوة العاملة.

أُجْز. جرى تدريب ما مجموعه ١٥٠٣ من ضباط الشرطة و ٢٠٥٣ من ضباط الدرك و ٣٢٩ من موظفي القضاء (١٢٣ قاضيا، و ١٠٠ من كسبة وأمناء المحاكم، و ١٠٦ من ضباط السجون) في مجال حماية المدنيين. ويجري فرز ٧٠٠ مرشح إضافي للشرطة الوطنية والدرك، لاختيار ٥٠٠ منهم للخدمة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير

زيادة عدد موظفي السلطات المحلية وموظفي الخدمة المدنية الذين جرى نشرهم وتدريبوا بفعالية (٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٧٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥٥٠)

زيادة عدد الموظفين الوطنيين في قوات الشرطة والدرك والقضاء والسجون وغيرهم من الموظفين الذين جرى نشرهم وتدريبوا بفعالية في مجال حماية المدنيين (٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٥٠)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
عقد اجتماعات شهرية منتظمة مع السلطات الوطنية لدعم وضع رؤية استراتيجية لإعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها	٣٥٧	اجتماعاً مع السلطات المحلية (المحافظون ونوابهم ورؤساء البلديات)، ووزراء الحكومة، ورئيس محكمة الاستئناف، والمدعي العام، وقادة سرايا الدرك يعزى ارتفاع الناتج إلى النهوض بالحوار النشط مع السلطات الوطنية والمحلية من أجل تنفيذ رؤية استراتيجية لإعادة إرساء سلطة الدولة يتبناها البلد
إعداد إطار توافق عليه الحكومة المنتخبة يشمل المانحين وأصحاب المصلحة والشركاء الدوليين، لإجراء مشاورات منتظمة بشأن تنفيذ خارطة طريق متفق عليها من أجل إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها في جمهورية أفريقيا الوسطى وبشأن وضع السياسات	نعم	تم التوقيع على الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام في مؤتمر بروكسل المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦
التحضير لإجراء مناظرات على مستوى المجتمعات المحلية قبل إجراء الانتخابات المحلية	لا	على الرغم من أن البعثة كانت بصدد القيام بأنشطة مشتركة مع المكتب الانتخابي في بوار وفقاً لإطار إعداد الانتخابات المحلية، أُرِجى المشروع لأن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لم تعلن بعد عن موعد الانتخابات المحلية
التحاور بصورة منتظمة مع الأطراف الفاعلة السياسية المحلية، بما فيها المجتمع المدني، لتعزيز المشاركة السياسية دعماً لتطبيق اللامركزية	١٤	اجتماعاً مع أعضاء البرلمان و ١٧٧ من أصحاب المصلحة المحليين بشأن اللامركزية، وشملت هذه الاجتماعات مجموعات الشباب والجماعات النسائية والمنابر الدينية
عقد ١٢ حلقة عمل لبناء القدرات، بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي وفريق الأمم المتحدة القطري، لما عدده ٣٠٠ من المحافظين ونوابهم ورؤساء البلديات وموظفي الخدمة الميدانية، بشأن الإدارة العامة/الاختصاصات الحكومية الأساسية، والحكم المحلي، وتخطيط وميزنة المشاريع المحلية لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار	٤	حلقات عمل نُظمت بشأن مواضيع تتصل بدعم اللامركزية حلقة عمل لبناء القدرات
إصلاح و/أو تشييد ١٢ هيكلًا للإدارة المدنية على نطاق البلد	٢٧	يعزى ارتفاع الناتج إلى زيادة الطلب على التدريب عقب نهاية ولاية الحكومة الانتقالية وتحسين الوزارات الرئيسية هيكلاً إدارياً يعزى ارتفاع الناتج إلى العملية المتكاملة التي تقودها البعثة لمواجهة الأزمة في بامباري بمشاركة الحكومة، والجهات الفاعلة الدولية وبالتعاون الوثيق مع الفريق القطري، مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى الإصلاح و/أو التشييد في المدينة عقب مغادرة الجماعات المسلحة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تقديم الدعم أسبوعياً للسلطات الوطنية في إدارة الأسلحة والذخائر لضمان السلامة والفعالية في إدارة وتخزين وأمن مخزوناتنا من الأسلحة والذخائر، بما في ذلك عقد اجتماعات شهرية مع كبار المسؤولين في السلطات المحلية لإسداء المشورة ورصد الممارسات المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخائر ضمن الإطار الأوسع نطاقاً لإصلاح قطاع الأمن	٢٠	مرفق تخزين تم بناؤها
	٤٨	فرداً من أفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي تلقوا التدريب (بما في ذلك ضبط الشرطة والدرك ومسؤولو الجمارك والمياه والغابات)
	٦٥	عملية تقييم لإدارة الأسلحة والذخائر تم تنفيذها
	٤	مستودعات تم بناؤها بسعة ١٠٠ سلاح لضباط الشرطة والدرك ومسؤولي الجمارك والمياه والغابات
	٦٥	زيارة تقييمية أجريت في عدد من مواقع القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والشرطة والدرك والجمارك والسجون وشؤون المياه/الغابات لتقييم سعة تخزين الأسلحة وتحديد الاحتياجات من الإصلاح والبناء لتزويد الحكومة بنظام لإدارة الأسلحة والذخائر
	١٠	مشاريع لإعادة التأهيل، شملت تأمين منشآت التخزين بتركيب أبواب مصفحة أو خزانات أسلحة أو بتدعيمها بالخرسانة المسلحة
	٥	حاويات مستودعات تم تركيبها لأفراد الشرطة الوطنية وشرطة الأمم المتحدة لتخزين الأسلحة المستخدمة في تدريب القوات الوطنية
		تدريب ٨ أفراد من القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى و ٤٠ فرداً من قوات الأمن الداخلي بصفتهم مكلفين بالأسلحة لتحسين القدرات في مبادئ السلامة في مراقبة الأسلحة وإدارتها
		قدم الدعم الاستراتيجي للنظراء الوطنيين من أجل إنشاء لجنة وطنية معنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وقدم لهم أيضاً فيما يتعلق بوضع خارطة طريق لهذه اللجنة

العنصر ٤: الدعم

٤٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم عنصر الدعم التابع للبعثة خدمات لوجستية وإدارية وأمنية تتسم بالكفاءة والفعالية لقوام فعلي يتألف من ٢١١ ١٢ فرداً نظامياً و ٣٢٧ ١ موظفاً مدنياً في المتوسط دعماً لولاية البعثة من خلال إنجاز النواتج ذات الصلة. وفي هذا السياق، وفرت حصص إعاشة لجميع الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة ووُزع الوقود اللازم لتشغيل المولدات والمركبات المملوكة للأمم المتحدة وللوحدات العسكرية.

٤٧ - وإضافة إلى ذلك، فنظرا لعدم وجود مرافق إقامة ملائمة كافية لأفراد البعثة في معظم المناطق، تم تركيب وحدات منفردة من المباني السابقة التجهيز في إطار معسكرات الإقامة الشخصية المتكاملة. وعلاوة على ذلك، قامت البعثة، سعيا منها إلى تيسير تأزر الجهود التنفيذية واستيعاب مزيد من الموظفين المدنيين في موقع مركزي للمكاتب في بانغي، بتجديد الممتلكات الخاصة بالأقسام الفنية التي توجد بجوار مقر البعثة المتكامل. وسعيا إلى تعزيز وصون أمن موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها، تم تشييد وتركيب الأسوار المحيطة والحواجز الجرسية والجدران المقاومة للانفجارات التي تحترم المعايير الأمنية الدنيا للعمل، حول منشآت البعثة على النحو المقرر. وثُقِّدَت أعمال لتصليح وصيانة بعض الطرق والجسور والمطارات غير المعبدة في جميع أنحاء منطقة البعثة من أجل تيسير العمليات اللوجستية. واستطاعت البعثة أن توجه بنجاح رسائل السلام والتوحيد إلى السكان على أوسع نطاق وأن تدمهم بالمعلومات وسائر أدوات التوعية بشأن السلام والاستقرار باستخدام أجهزة الإرسال والمحطة الإذاعية للبعثة.

٤٨ - بيد أن التحديات اللوجستية، مثل الأوضاع السيئة لشبكة الطرق القائمة والبنى التحتية الأخرى، والشواغل الأمنية في جميع أنحاء منطقة العمليات، والأحوال الجوية السيئة، أثرت على قدرة البعثة على تقديم خدمات معينة إلى المنطقة وعلى تركيب محطات معالجة المياه ومحطات معالجة النفايات في بعض المناطق. وعلاوة على ذلك، بدأت مراكز الأمم المتحدة للطوارئ والإسعافات الأولية عملها في بامباري وبوسانغوا وأوبو في نيسان/أبريل ٢٠١٧، ثم في بيريراقي ونديلي في تموز/يوليه ٢٠١٧ نتيجة تأخر أعمال البناء واحتلال أشخاص مشردين داخليا بصورة غير متوقعة لمرافق طبية معينة في بعض القطاعات، أثناء أزمات أمنية. وأُلغِيَ إنشاء مراكز الأمم المتحدة للطوارئ والإسعافات الأولية الذي كان مزمعا في بانغي، لأن المرافق الطبية الموجودة في بانغي كافية لتلبية الاحتياجات الطبية ذات الصلة لأفراد البعثة. واقتنت البعثة ووفرت لقاحات الكوليرا في إطار التخطيط لطوارئ تفشي وباء الكوليرا، ووزعت ناموسيات ومواد طاردة للحشرات تُستخدم على الجسم ومواد للوقاية الكيميائية من الملاريا للحد من انتشار هذا المرض في البعثة.

الإنجاز المتوقع ٤-١: زيادة كفاءة وفعالية الدعم اللوجستي والإداري المقدم للبعثة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة في المنشآت بما يشمل إنشاء مقر متكامل للبعثة ومكاتب ميدانية ومطارات و/أو مرافق للإقامة (٢٠١٤/٢٠١٥: ٤٦؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠١٦؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٧٥)	أنشئ مجمع ومعسكر جديان وتم توسيع جميع معسكرات القطاعات، وهو ما يمثل ما مجموعه ٦٣ مجمعا ومعسكرا
زيادة في نشر العدد المقرر من الموظفين المدنيين بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧	أذن باستحداث ما مجموعه ١ ٧٢٤ وظيفة ثابتة ومؤقتة للفترة المشمولة بالتقرير. واستقدم ما مجموعه ١ ٣٥٤ موظفاً مدنياً، يمثلون نسبة ٧٩ في المائة من الموظفين المدنيين المعتمدين، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويعكس مستوى الموظفين المدنيين المتقدمين زيادة بواقع ١٢٥ موظفا مدنيا (١٠ في المائة) بالمقارنة مع ما عدده ١ ٢٢٩ موظفا مدنيا شغلوا وظائفهم في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٦

تحسين الخدمات

تشغيل تكنولوجيا السواتل التي تقلص زمن وصول إشارات الاتصال من أجل تحسين نوعية الصوت وإيصال صورة الفيديو بدقة عالية وتحسين سرعة الإنترنت	نعم	أنجز. نفذ المشروع النموذجي بنجاح في بانغي. وفي حين أن البعثة كانت تخطط لتعميمه على المناطق، فإن العقد مع مقدم الخدمات لا يزال قيد التفاوض مع المقرر
تحسين المرافق المصرفية وإتاحة مزيد من آلات صرف الأموال في أماكن عمل البعثة	نعم	أنجز. أنشئ فرع مصرفي جديد داخل مباني البعثة في بوار في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧، وهو أول فرع يفتح خارج بانغي منذ بداية الحرب الأهلية. وتقلص عدد أجهزة الصرف الآلي من ثلاثة إلى اثنين، ولا يكفي هذا العدد لتغطية احتياجات أفراد البعثة في المجمعين في بانغي

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

تمركز قوة متوسط قوامها ١٦٩ مراقبا عسكريا و ١٠ ٥٨١ من أفراد الوحدات العسكرية، منهم ٣١١ ضابط أركان، و ٤٠٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ١ ٦٨٠ من أفراد الشرطة المشكّلة، وتناوب تلك القوة وإعادتها إلى الوطن، وتدير شؤون ما يصل عدده إلى ١ ٧٢٨ موظفا مدنيا، منهم ٧٩٠ موظفا دوليا، و ٦٩٩ موظفا وطنيا، و ٢٣٩ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة، و ٤٠ فرداً مقدماً من الحكومات	١٣٩	مراقباً عسكرياً
	١٠ ٣٠٤	أفراد من أفراد الوحدات العسكرية، منهم ضباط أركان
	٣١٩	فرداً من شرطة الأمم المتحدة
	١ ٤٤٩	فرداً من أفراد الشرطة المشكّلة
	٦١٥	موظفاً دولياً (منهم ٣٠ موظفاً مؤقتاً)
	٤٣٠	موظفاً وطنياً (منهم موظف مؤقت واحد)
	١٩٢	متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة
	٩٠	فرداً من الأفراد المقدمين من الحكومات
	٣٠٨	تقارير تحقق
عداد ٣٣٢ تقريراً دورياً عن أعمال التحقق والرصد والتفتيش فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات وقدرات الاكتفاء الذاتي لأفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكّلة		يُعزى انخفاض الناتج إلى نشر ٣٩ من أصل ٤٢ وحدة مقررة
توريد وتخزين ١٢ ١٩٦ طناً من حصص الإعاشة، و ١٧٠ ١٠٠ حصة إعاشة ميدانية، و ٩٢٩ ٥٠٠ لتر من المياه المعبأة لأفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكّلة في جميع مواقع البعثة	٨ ٥٨١	طناً من حصص الإعاشة
	١٢٢ ٧٣٣	علبة حصص إعاشة ميدانية
	٤,٨	ملايين لتر من المياه المعبأة

يعزى الانخفاض في الناتج المتعلق بتوريد وتخزين حصص الإعاشة وعلب حصص الإعاشة الميدانية إلى الارتفاع في متوسط معدل الشغور الفعلي لأفراد الشرطة المشكّلة.

ويعزى الارتفاع في الناتج المتعلق بالمياه المعبأة إلى عدم نشر محطات معالجة المياه حسب ما كان مقرراً في العديد من

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

مواقع الوحدات العسكرية، وإنشاء المزيد من قواعد العمليات المؤقتة، بالإضافة إلى زيادة الاحتياجات التشغيلية في مواقع مختلفة

التدريب والوقاية

نعم

تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لجميع الأفراد من العسكريين والشرطة والموظفين المدنيين، بما في ذلك التدريب والوقاية والرصد والإجراءات التأديبية والتوصيات المتعلقة بالتدابير التصحيحية في حالات سوء السلوك

تم تدريب ٤٧٣ ٢ من الأفراد العسكريين في ٩٠ دورة تدريب؛ و ١٧٩١ من أفراد الشرطة في ٦٠ دورة تدريب و ٤٤٨ ١ من الموظفين المدنيين في ٨٦ دورة تدريب. وشارك أفراد ورابطات ومجموعات من السكان المحليين في ٣٢ دورة. وبالإضافة إلى التدريب باعتباره أداة للوقاية، أجريت ٣٩ زيارة لتقييم المخاطر في القواعد العسكرية والشرطة من أجل تحديد وتصنيف مخاطر سوء السلوك، ولا سيما ممارسات الاستغلال والاعتداء الجنسيين، التي أبلغت بها السلطات المختصة في البعثة لتصحيح الأوضاع، مع استمرار إنجاز عمليات إعادة التقييم الدورية

أنشئ فريق طوارئ معني بالوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين يضم أعضاء من القوة ومن دائرة السلوك والانضباط ومن إدارة البعثة، يتولى تعزيز إدارة المخاطر واستجابة البعثة المتكاملة وضمان تنفيذ التوصيات المذكورة في زيارات تقييم المخاطر. وتعززت الوقاية بعقد اجتماعات أسبوعية للفريق المشترك للوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين على مستوى البعثة والقطاعات، إلى جانب إجراء دوريات متكررة حول معسكرات الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة. ونفذ دوريات مشتركة بين أفراد من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة وشرطة الأمم المتحدة والموظفين المدنيين في البعثة وممثلي الوكالات

الإبلاغ

إقراراً بأهمية الملكية المشتركة لعملية وضع السياسات والمبادئ التوجيهية، تم وضع اتفاق لتقاسم المعلومات من أجل زيادة ترشيد عملية الإبلاغ وتبادل المعلومات بين جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك من خلال إنشاء شبكة من جهات التنسيق المعنية بالوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين

تحسنت قنوات الإبلاغ عن سوء السلوك ويتواصل رصدها لكفالة قدرة الضحايا على تسجيل الشكاوى من خلال خط الاتصال الهاتفي المباشر المجاني أو البريد الإلكتروني أو

شخصياً بزيارة مكاتب دائرة السلوك والانضباط أو خط الاتصال المباشر بالفريق القطري وشبكة جهات التنسيق المعنية بالوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت الدائرة ٥٣ شكوى في نظام تتبع سوء السلوك، وجهزتها على الفور وفقاً للإجراءات السارية

التدابير التصحيحية

تعزز برنامج مساعدة الضحايا بتعيين مدافع عن حقوق الضحايا، وتخصيص موظفين متفرغين في دائرة السلوك والانضباط لإدارة أنشطة الاتصال وركيزة مساعدة الضحايا. وبعد أشهر من الاتصال بالشركاء للحصول على المعلومات، أنشأت البعثة جدول تتبع مساعدة الضحايا وعملت على استكمالها، وهو جدول يوثق فيه موظفو الأمم المتحدة حالة كل ضحية مزعومة من ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ويولي عنصراً حاسماً متوخى في استراتيجية مساعدة الضحايا. وجرى تتبع الضحايا بصورة دورية وتحديث حالة المساعدة وإطلاع المقر عليها. وكفلت البعثة توفير المساعدة المناسبة والكافية للضحايا في حدود القدرات المتاحة وعملت على تحديد أي ثغرات في المساعدة من أجل إصلاحها.

المرافق والبنى التحتية

نشاء معسكرات سابقة التجهيز للأفراد المدنيين والنظاميين في ٣ من مقار القطاعات (بوار، وكاغا باندورو، وبريا) و ٨ من مكاتب القطاعات الفرعية؛ وإنشاء ٨ مستودعات في قاعدة اللوجستيات في مطار مبوكو في بانغي؛ وإقامة منشأتين لإدارة النفايات في بانغي ومقر قطاع واحد؛ وحفر ١٧ بئراً في مواقع المعسكرات في القطاع الغربي وقطاع الوسط والقطاع الشرقي	٥٠٨	وحدات من المباني المنفردة السابقة التجهيز تم تركيبها في إطار معسكرات الإقامة الشخصية المتكاملة في ٣ من مقار القطاعات و ٨ من مكاتب القطاعات الفرعية
مستودعان تم بناؤهما في بانغي في مقاطعتين بدلا من مطار مبوكو نظرا إلى الاحتياجات التشغيلية	٢	منشأة لإدارة النفايات تم بناؤها في بانغي
بئراً تم حفرها في جميع أنحاء منطقة العمليات	١٥	يعزى انخفاض عدد منشآت إدارة النفايات إلى الصعوبات الأمنية واللوجستية، في حين يعزى انخفاض عدد الآبار المحفورة إلى انخفاض العائد في بئر تعذر تشغيله
٦٣١	كيلومتراً من الطرق غير المعبدة جرى إصلاحها في جميع أنحاء منطقة العمليات	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إصلاح طرق الإمداد الرئيسية والثانوية في ٣ قطاعات (٥٢٥ كيلومترا) وإصلاح ٤ جسور في القطاع الغربي و ٧ في قطاع الوسط و ٥ في القطاع الشرقي	١٨	جسراً أصلحت: ٤ في القطاع الغربي، و ٦ في قطاع الوسط، و ٧ في القطاع الشرقي، و ١ في بانغي يعزى ارتفاع الناتج في إصلاح الطرق إلى ضرورة الحفاظ على طرق الإمداد الرئيسية لممر القوافل وتنقل القوات وإيصال حصص الإعاشة والوقود
إصلاح ٥ مطارات غير معبدة في بوار وكاغا باندورو وبامباري وبوسانغوا وبريا، وتعهد تلك المطارات بالصيانة المنتظمة	١١	مطاراً رئيسياً جرت صيانتها يعزى ارتفاع الناتج إلى الاحتياجات التشغيلية
تركيب خمسة مطابخ سابقة التجهيز يكفي كل واحد منها لمائة رجل في بوسانغوا وبانغاسو وباوا وبيراو وأوبو	٦	مطابخ سابقة التجهيز يكفي كل واحد منها لمائة رجل تم تركيبها في بوسانغوا وبيرياتي وبوار وبريا وكاغا باندورو ونديلي يعزى التغيير في المواقع إلى القيود اللوجستية والحالة الأمنية السائدة
بناء شبكات تعفين وما يتصل بها من إمدادات المياه في ٢٠ موقعا	٢٠	خزانا من خزانات التعفين تم تشييدها في جميع أنحاء منطقة العمليات
إكمال أعمال ممثلة للمعايير الأمنية الدنيا للعمل في ٥ مبان في بانغي و ٣ مزارع للقطاعات	٥	أماكن عمل في بانغي (إقامة الممثل الخاص للأمم العام، مقر البعثة، المستودع المتكامل، قاعدة اللوجستيات (Des-Jean)، توسيع المقر)
٨٧	٣	حاجزا جرسيا وجدارا مقاوماً للانفجارات تم تركيبها مزارع قطاعات
٣	٣	كيلومترات من الجدران المحيطة شُيدت حول معسكرات الإقامة الشخصية المتكاملة وتم تركيب بوابات جديدة وبوابات ذات أذرع متحركة. وتم تشييد خنادق وجدران رملية وتحسينها. وشُيدت أيضا مراكز مراقبة وركبت أسلاك شائكة قابلة للطوي ومصاييح للإضاءة الأمنية
تشغيل وصيانة ٤٠ منشأة لمعالجة المياه و ٣٠ محطة لمعالجة المياه المستعملة و ٣٦٠ وحدة لتكييف الهواء و ٣٢٠ مولدا كهربائيا في مزارع القطاعات الثلاث و ٧ من مكاتب القطاعات الفرعية و ٥ أماكن عمل في بانغي	١٥	منشأة لمعالجة المياه
	١٩	محطة لمعالجة المياه المستعملة
	٢ ٥٠٠	وحدة لتكييف الهواء
١٩٨		مولداً كهربائياً مملوكا للأمم المتحدة في جميع أنحاء منطقة العمليات

يعزى انخفاض الناتج فيما يخص محطات معالجة المياه ومحطات معالجة المياه المستعملة إلى التحديات اللوجستية والأمنية

ويعزى انخفاض الناتج بما يخص المولدات التي جرت صيانتها إلى العدد الفعلي للمولدات المشغلة في البعثة

مبانٍ تم تأهيلها وتم تركيب وحدات إضافية للاغتسال سابقة التجهيز في مجمع مبوكو لموظفي البعثة في المنطقة وفي ورش العمل

ملايين لتر (بما في ذلك ١,٣ مليون لتر محتفظ به في الاحتياطي الاستراتيجي)

يعزى ارتفاع الناتج إلى ارتفاع العدد الفعلي لعمليات نشر القوات وارتفاع العدد الفعلي للمواقع التي احتاجت فيها البعثة إلى الأنشطة العسكرية، نتيجة لتدهور الحالة الأمنية

٧

تأهيل ٧ مبانٍ في معسكر مبوكو في بانغي لأغراض العمليات الجوية وعمليات مراقبة الحركة وعمليات النقل

١٠,٥

توريد ٨,٤ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض تشغيل المولدات الكهربائية

النقل البري

مركبة، بما فيها المركبات المدرعة ورش عمل في بوار، وكاغا باندورو، وبريا، وبانغي، وبراو، ونيديلي، وأوبو، وبانغاسو، وبربراتي

يعزى ارتفاع ناتج صيانة المركبات مقارنة بما كان مقررا إلى اقتناء مركبات إضافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتغطية الاحتياجات التشغيلية

٩٣٢

تشغيل وصيانة ٩٠٦ مركبات مملوكة للأمم المتحدة، بما فيها المركبات المدرعة، و ٧ ورش عمل في ٣ من مقار القطاعات وفي مكاتب ميدانية أخرى

٩

موظفاً من موظفي الأمم المتحدة

٢٤٧

تشغيل خدمة مكوكية يومية على مدار الأسبوع لنقل ما متوسطه ٤٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة في اليوم من أماكن إقامتهم إلى مواقع عمل البعثة

نجم انخفاض الناتج مقارنة بما كان مقررا عن استخدام مركبات ركاب خفيفة إضافية اقتنتها البعثة خلال الفترة السابقة وتلققتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لتعويض خدمة النقل المكوكية اليومية

ملايين لتر (بما في ذلك ٤,٤ ملايين لتر للمركبات المملوكة للوحدات و ٠,٥ مليون لتر محتفظ به في الاحتياطي الاستراتيجي)

٦,٢

توريد ٤,٤ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البري، بما في ذلك ٣,٣ ملايين لتر للمركبات المملوكة للوحدات

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

يعزى ارتفاع الناتج في المقام الأول إلى ارتفاع العدد الفعلي لعمليات نشر القوات وارتفاع العدد الفعلي للمواقع التي احتاجت فيها البعثة إلى الأنشطة العسكرية، نتيجة لتدهور الحالة الأمنية

العمليات الجوية

تشغيل وصيانة ٣ طائرات ثابتة الجناحين و ١٢ طائرة مروحية	٣	طائرات ثابتة الجناحين
	١٢	طائرة مروحية
وصلت طائرة عمودية واحدة إلى البعثة في أيار/مايو ٢٠١٧ بسبب مسائل تقنية		
تخزين وتوريد ١١,٨ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم اللازمة للعمليات الجوية	١٠,٢	ملايين لتر (بما في ذلك ٠,٥ مليون لتر محتفظ به في الاحتياطي الاستراتيجي)
يعزى انخفاض الناتج إلى انخفاض عدد ساعات الطيران لتنفيذ عمليات البعثة		

الاتصالات

دعم وصيانة شبكة سواتل للاتصالات الصوتية واتصالات الفاكس والفيديو والبيانات، مكونة من محور اتصالات في بانغي، و ١ ٩٧٤ من نظم إدارة المكالمات وتوابعها، و ٧٢٥ من معدات الشبكات، و ٣٧ من معدات اتصالات الهاتف والتداول بالفيديو، و ٤٤٧ من لوازم الإمداد بالطاقة	نعم	جرت صيانة شبكة السواتل للاتصالات الصوتية واتصالات الفاكس والفيديو والبيانات، مكونة من محور اتصالات في بانغي
	٢٢	نظام إدارة مكالمات (المقسم الفرعي الآلي الخصوصي) تم تركيبها في مواقع البعثة
	٢ ٤٥٠	قطعة من توابع نظم إدارة المكالمات (أجهزة الهاتف للمقسم الفرعي الآلي الخصوصي)
		يعزى ارتفاع الناتج إلى المستعملين النهائيين الإضافيين في جميع مواقع البعثة المتكاملة
	٧٦٦	قطعة من معدات الشبكات (المحولات، والموجهات ومنافذ الدخول، وأجهزة المراقبة)، إلى جانب تركيب مزيد من منافذ الدخول للمكاتب الإقليمية
	٣٧	قطعة من معدات الهاتف والتداول بالفيديو
	٨٤٧	قطعة من أجهزة الإمداد بالطاقة (400 x 750VA لحماية محولات الشبكات من تذبذب تيار الكهرباء)

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

يعزى ارتفاع الناتج إلى عدم استقرار الإمداد بالطاقة في القطاعات وتواتر الصواعق، مما يعطل ويتلف معدات الشبكات

دعم وصيانة ٣ ٧٨٩ من الأجهزة اللاسلكية المتنقلة والقاعدية والمحمولة	٣ ٧٨٩	جهازاً من الأجهزة اللاسلكية المتنقلة والقاعدية والمحمولة تم دعمها وصيانتها
دعم وصيانة ١٦ محطة إذاعية للبث على موجة التضمين الترددي في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى ومرفق للإنتاج الإذاعي في بانغي	١	محطة إذاعية (Guira FM)
	١٢	من أجهزة الإرسال تعمل في جميع أنحاء منطقة العمليات
		يعزى انخفاض الناتج فيما يتعلق بصيانة المحطات الإذاعية إلى عدم استقرار الحالة الأمنية. وفي المقابل، تم اقتناء أجهزة إرسال للشبكة تمكن من الإرسال في جميع أنحاء البلد

تكنولوجيا المعلومات

دعم وصيانة ٣ ٠٧٠ من الحواسيب المكتبية والمحمولة و ٥٨٩ طابعة و ٧٧ خادوما	٣ ٠٧٠	حاسوبا مكتيبيا ومحمولا (بما في ذلك الحواسيب المكتبية)
	٤٧١	طابعة متعددة الوظائف
	٨٧	خادوماً (١٤ خادوماً ماديا و ٧٣ افتراضياً)
		يعزى انخفاض الناتج فيما يتعلق بصيانة الطابعات إلى تأخير تعميم استخدامها في المكاتب الميدانية
دعم وصيانة ١٦٢ من الشبكات المحلية والشبكات الواسعة لفائدة حوالي ٢ ٥٢٠ مستعملا في ٤٦ موقعا في منطقة عمليات البعثة	١٦٢	شبكة محلية وواسعة
	٢ ٥٢٠	مستخدماً
	٧٩	موقعاً في جميع أنحاء منطقة العمليات (٣٦ موقعا مختلفا في بانغي، و ٣ مقار قطاعات، و ٨ مكاتب إقليمية و ٢٩ موقع عمليات في مناطق مختلفة)

الخدمات الطبية

تشغيل وصيانة عيادة للأمم المتحدة من المستوى الأول ومستشفى للأمم المتحدة من المستوى الثاني في بانغي، و ٥ مراكز للطوارئ والإسعافات الأولية للأمم المتحدة في بانغي، و ٥ مراكز إضافية للطوارئ والإسعافات الأولية للأمم المتحدة في كل من بامباري وبوسانغوا وبانغاسو وبيريزاتي ونديلي	١	عيادة للأمم المتحدة من المستوى الأول في بانغي
	١	مستشفى للأمم المتحدة من المستوى الثاني في بانغي
	صفر	لا مراكز للأمم المتحدة للطوارئ والإسعافات الأولية في بانغي
		ولم تنشأ مراكز في بانغي لأن المرافق الطبية الموجودة في بانغي تكفي لتلبية الاحتياجات الطبية لأفراد البعثة

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

٣ مراكز للأمم المتحدة للطوارئ والإسعافات الأولية (بامباري، وبوسانغوا، وأوبو) كانت تعمل بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير

ويعزى انخفاض الناتج فيما يتعلق بتشغيل المراكز إلى عدم توافر عاملين في المجال الطبي وتشديد المباني الذي لا يزال جاريا في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير

تواصلت ترتيبات الإجلاء البري والجوي لعيادة الأمم المتحدة من المستوى الأول ومستشفى من المستوى الثاني على نطاق البعثة مع أفريقيتهما للإجلاء الطبي الجوي المتخصصة الموجودة في بانغي، وبوار، وكاغا باندورو، وبريا. وقُدِّم الدعم في مجال إجلاء الجرحى أساسا عن طريق جميع المستشفيات من المستوى الأول التي تملكها وتشغلها الوحدات

وبالإضافة إلى ذلك، تم الإبقاء على العقود مع المستشفيات من المستويين الثالث والرابع في كمبالا ونيروبي. واستُخدمت الأصول الجوية والمركبات التابعة للبعثة، حيثما أمكن، لجميع عمليات الإجلاء البرية والجوية داخل البعثة. وأُجريت عمليات إجلاء خارج البعثة باستخدام الأصول الجوية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة والخطوط الجوية التجارية

وفره قسم الخدمات الطبية لجميع موظفي البعثة من خلال التدريب التمهيدي المنتظم الذي ينظمه المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثات والأطباء، بما في ذلك توفير اللوازم، في جميع المرافق الطبية للأمم المتحدة والمرافق الطبية التي تملكها وتشغلها الوحدات

نعم

مواصلة ترتيبات الإجلاء البري والجوي على نطاق البعثة لجميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك المستشفيات من المستوى الثالث والمستوى الرابع خارج جمهورية أفريقيا الوسطى

نعم

تنفيذ برنامج للتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك التثقيف عن طريق الأقران وخدمات تقديم المشورة والفحص بصفة سرية لجميع أفراد البعثة

المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثات

فردا تم تدريبهم

١٠ ٦٩٠

تدريب حوالي ٦٤٧ ٣ فردا عن طريق دورات تدريبية داخلية وخارجية

ويعزى ارتفاع الناتج إلى اعتماد مدربين بشهادات في مجموعة أوسع من الدورات التي كانت عندئذ أيسر لأنها كانت تجري داخل منطقة عمليات البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت دورات تدريبية للموظفين فيما يتعلق باستحداث نظم وأساليب عمل جديدة، مثل أداة الإطار الاستراتيجي، كوزموس (COSMOS)؛ ونظام التخطيط المركزي للموارد، أو موجا؛ واستعدادا لوقف تشغيل النظام القديم لإدارة الأصول

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

والمخزون، نظام غاليليو، واستخدام الوحدات الجديدة لإدارة الأصول والمخزون في نظام أوموجا

دورة تدريبية مدتها يومان	١	تقديم مواد التدريب المتكامل المتعلقة بثلاث دورات تدريبية مدة كل واحدة منها يومان لفائدة مستشاري شؤون حماية المرأة ومسؤولي التنسيق في مجال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع التابعين للعنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني، وذلك في مجال مراعاة شواغل العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في عمل عناصر البعثة بجميع جوانبه
يعزى انخفاض الناتج إلى صعوبات في جدولة حضور المشاركين من الوكالات والمكاتب الميدانية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ثلاث دورات مختلفة		
تم توفير الحماية اللصيقة للممثل الخاص للأمين العام، ولنايبي الممثل الخاص للأمين العام، ولزائرين اثنين رفيعي المستوى، ولنايبي الأمين العام ولأربعة وكلاء للأمين العام	نعم	توفير الحماية اللصيقة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى
دورة تدريبية تمهيدية نظمت لفائدة الموظفين الجدد	١٥٦	تدريب جميع موظفي البعثة الجدد تدريباً تمهيدياً على المسائل المتصلة بالأمن وتدريباً/تمريناً عملياً أولاً على مكافحة الحرائق
دورة تمهيدية للزائرين من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية	٢٦	
دورة تدريبية للتوعية بالحرائق نظمت في بانغي وفي المناطق	٤٨	

ثالثاً - أداء الموارد

ألف - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة، تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)

الفرق	المخصصات	الإنفاق	المبلغ	النسبة المئوية
الفترة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(٣)/(١)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
المراقبون العسكريون	٨ ٦٢٧,٤	٧ ٣٥٩,٤	١ ٢٦٨,٠	١٤,٧
الوحدات العسكرية	٣٣٦ ٣٢٦,٨	٣٤٣ ٩٥٨,٩	(٧ ٦٣٢,١)	(٢,٣)
شرطة الأمم المتحدة	١٨ ٣٩٢,٢	١٦ ٢٩٢,٨	٢ ٠٩٩,٤	١١,٤
وحدات الشرطة المشكلة	٥٥ ٦٥٠,٥	٤٩ ٦٦٤,٤	٥ ٩٨٦,١	١٠,٨
المجموع الفرعي	٤١٨ ٩٩٦,٩	٤١٧ ٢٧٥,٥	١ ٧٢١,٤	٠,٤

الفرق				الفئة
المخصصات	الإنفاق	المبلغ	النسبة المئوية	
(١)	(٢)	(٣)-(١)=(٢)	(٤)=(٣)÷(١)	
الموظفون المدنيون				
١٢٩ ٨٠٥,٥	١٤٣ ٨٧٣,١	(١٤ ٠٦٧,٦)	(١٠,٨)	الموظفون الدوليون
١١ ٨٣٩,٣	١٤ ١٧٨,٣	(٢ ٣٣٩,٠)	(١٩,٨)	الموظفون الوطنيون
١٢ ٤٢١,٣	١١ ٦٠٦,٥	٨١٤,٨	٦,٦	متطوعو الأمم المتحدة
٨ ٧٨٥,٦	٩ ٣٧٦,٧	(٥٩١,١)	(٦,٧)	المساعدة المؤقتة العامة
١ ٨٩٧,٧	٤ ٢٥٨,٨	(٢ ٣٦١,١)	(١٢٤,٤)	الأفراد المقدمون من الحكومات
١٦٤ ٧٤٩,٤	١٨٣ ٢٩٣,٤	(١٨ ٥٤٤,٠)	(١١,٣)	المجموع الفرعي
التكاليف التشغيلية				
-	-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيون
١ ٠٥١,٤	١ ١٧٥,٣	(١٢٣,٩)	(١١,٨)	الخبراء الاستشاريون
٤ ٤٥٩,٣	٥ ٢٨٤,٧	(٨٢٥,٤)	(١٨,٥)	السفر في مهام رسمية
١١٩ ٣٩٩,٣	٨٤ ٦٠٣,٤	٣٤ ٧٩٥,٩	٢٩,١	المرافق والهياكل الأساسية
١٩ ٠٩١,٢	١٩ ٢٦٩,٣	(١٧٨,١)	(٠,٩)	النقل البري
٨٣ ٧٦٠,٩	٥٧ ٩٣٤,١	٢٥ ٨٢٦,٨	٣٠,٨	العمليات الجوية
٩٠,٠	٢ ٣٧٨,٥	(٢ ٢٨٨,٥)	(٢ ٥٤٢,٨)	النقل البحري
٢٦ ٤٧٧,١	٢٤ ٦٧٥,٧	١ ٨٠١,٤	٦,٨	الاتصالات
٢٥ ٩٦٨,٥	١٨ ٥٤٧,٤	٧ ٤٢١,١	٢٨,٦	تكنولوجيا المعلومات
٨ ٦٦٩,٦	١ ٤٩٦,١	٧ ١٧٣,٥	٨٢,٧	الخدمات الطبية
-	-	-	-	المعدات الخاصة
٤٥ ٠١٤,٣	٥٢ ٦٧٨,٧	(٧ ٦٦٤,٤)	(١٧,٠)	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
٣ ٠٠٠,٠	٣ ٠٠٤,٢	(٤,٢)	(٠,١)	المشاريع السريعة الأثر
٣٣٦ ٩٨١,٦	٢٧١ ٠٤٧,٤	٦٥ ٩٣٤,٢	١٩,٦	المجموع الفرعي
٩٢٠ ٧٢٧,٩	٨٧١ ٦١٦,٣	٤٩ ١١١,٦	٥,٣	إجمالي الاحتياجات
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين				
١١ ٥٥١,٧	١٢ ٣٢٨,٨	(٧٧٧,١)	(٦,٧)	
٩٠٩ ١٧٦,٢	٨٥٩ ٢٨٧,٥	٤٩ ٨٨٨,٧	٥,٥	صافي الاحتياجات
-	-	-	-	التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)
٩٢٠ ٧٢٧,٩	٨٧١ ٦١٦,٣	٤٩ ١١١,٦	٥,٣	مجموع الاحتياجات

باء - معلومات موجزة عن عمليات إعادة توزيع الموارد بين المجموعات

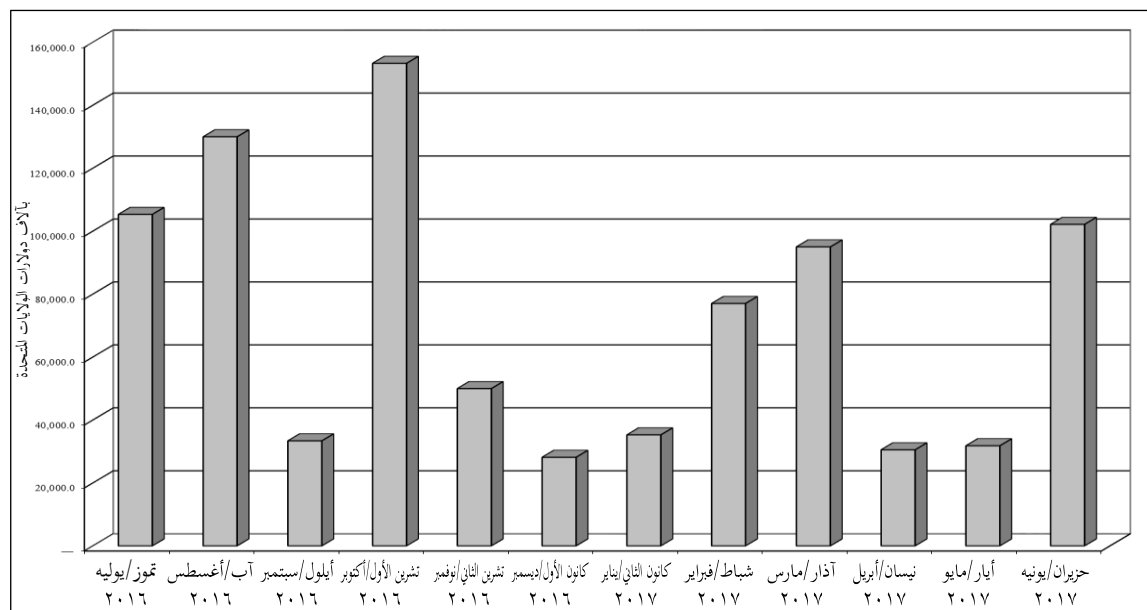
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاعتمادات			المجموعة
التوزيع الأصلي	إعادة التوزيع	التوزيع المنقح	
٤١٨ ٩٩٧		٤١٨ ٩٩٧	أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
١٦٤ ٧٤٩	١٩ ١٨٨	١٨٣ ٩٣٧	ثانيا - الموظفون المدنيون
٣٣٦ ٩٨١	(١٩ ١٨٨)	٣١٧ ٧٩٣	ثالثا - التكاليف التشغيلية
٩٢٠ ٧٢٧		٩٢٠ ٧٢٧	المجموع
النسبة المئوية للمبالغ المنقولة قياسا إلى مجموع الاعتمادات			٢,١

٤٩ - نُقلت، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أموال إلى المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون، من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية. ويعزى إعادة توزيع الأموال إلى الاحتياجات الإضافية للموظفين المدنيين الناجمة عما يلي: (أ) انخفاض المتوسط الفعلي لمعدلات الشغور وارتفاع المعدلات الفعلية للمرتبات والتكاليف العامة للموظفين الدوليين والوطنيين، مقارنة بالمعدلات المدرجة في الميزانية؛ (ب) وارتفاع المتوسط الفعلي لمعدل شغل الوظائف البالغ ١٢٥ في المائة للأفراد المقدمين من الحكومات، مقارنة بمعدل شغل الوظائف المدرج في الميزانية البالغ ٩٠ في المائة (معدل الشغور ١٠ في المائة)، بسبب إذن مجلس الأمن بموجب قراره ٢٢٦٤ (٢٠١٦) بإضافة ٦٨ من ضباط السجون، وهي تعيينات لم ترصد لها اعتمادات في ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

٥٠ - وأمكن نقل الأموال من المجموعة الثالثة بسبب انخفاض الاحتياجات الناتج في المقام الأول عما يلي: (أ) الجهود التي بذلتها البعثة لإعادة ترتيب أولويات الموارد المعتمدة لتغطية مرتبات الموظفين؛ (ب) مواصلة تشييد أماكن إقامة ذات جدران صلبة محليا بدلا من النوعية التجارية المقررة لبناء جدران صلبة بغية الحد من تكاليف المرافق والهياكل الأساسية العامة، وإتاحة الفرص الاقتصادية، وما يرتبط بها من تحديات تواجهها البعثة فيما يتعلق باختيار موردي المواد والاستعانة بعمالة خارجية ماهرة والحصول على الخدمات اللوجيستية؛ (ج) تأخر وصول طائرة عمودية مقاتلة واحدة لأسطول الطائرات ذات الأجنحة الدوارة ومنظومة جوية ذاتية التشغيل، وكلاهما نشرا قرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير؛ (د) إرجاء اقتناء لوازم طبية ناجم عن التشغيل الجزئي لخمس مراكز للطوارئ والإسعافات الأولية تابعة للأمم المتحدة في القطاعات، وهي مراكز أنشئت في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

جيم - نمط الإنفاق الشهري



٥١ - تُعزى زيادة النفقات في تموز/يوليه وآب/أغسطس وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ أساساً إلى تسجيل التزامات بدفع تكاليف السداد القياسية وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات ومعدات الاكتفاء الذاتي إلى الحكومات المساهمة بقوات وبأفراد شرطة مقابل الخدمات المقدمة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

دال - الإيرادات والتسويات الأخرى

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفترة
٣ ٨٧١,٥	إيرادات الاستثمار
١٠٠,٠	الإيرادات الأخرى/المتنوعة
-	التبرعات النقدية
-	تسويات الفترات السابقة
٢٩ ٧٠٥,٢	إلغاء التزامات الفترات السابقة
٣٣ ٦٧٦,٧	المجموع

هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقة		الإنفاق	
المعدات الرئيسية			
الوحدات العسكرية		٥٦ ٠١٣,٠	
وحدات الشرطة المشكلة		١٠ ١٧٢,٦	
المجموع الفرعي		٦٦ ١٨٥,٦	
معدات الاكتفاء الذاتي			
الوحدات العسكرية		٤٦ ٨٧٢,٣	
وحدات الشرطة المشكلة		٦ ١٧٢,٧	
المجموع الفرعي		٥٣ ٠٤٥,٠	
المجموع		١١٩ ٢٣٠,٦	
العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	التاريخ الفعلي	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	٢,١	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	١٣ أيار/مايو ٢٠١٦
عامل ظروف التشغيل المكثف	٣,٨	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	١٣ أيار/مايو ٢٠١٦
عامل العمل العدائي/التخلي القسري	٤,١	١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	١٣ أيار/مايو ٢٠١٦
باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
عامل النقل الإضافي	٥,٠-٠,٢٥		

واو - قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة	القيمة الفعلية
اتفاق مركز البعثة والقوات ^(أ)	٥٩ ٦١٥,٤
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
المجموع	٥٩ ٦١٥,٤

(أ) يمثل المباني والأراضي والخدمات التي توفرها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

رابعاً - تحليل الفروق^(١)

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
١ ٢٦٨,٠	١٤,٧	المراقبون العسكريون

٥٢ - يُعزى نقصان الاحتياجات إلى ارتفاع متوسط معدل الشواغر الفعلي الذي بلغ ١٧,٨ في المائة للمراقبين العسكريين مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ٥ في المائة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٧ ٦٣٢,١)	(٢,٣)	الوحدات العسكرية

٥٣ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) دفع تكاليف السداد القياسية والبدلات نظراً لانخفاض المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر إلى ٢,٦ في المائة لأفراد الوحدات العسكرية، بمن فيهم ضباط الأركان العسكريين، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ٥ في المائة؛ (ب) خدمات الشحن لنشر المعدات المملوكة للوحدات الموجهة لقوة الرد السريع، ووحدة المنظومة الجوية الذاتية التشغيل والقوات الخاصة، استجابة للحالة الأمنية في البلد، والإعادة إلى الوطن غير المتوقعة لثلاث وحدات ومعدات، التي لم ترصد لها اعتمادات في الميزانية المعتمدة. وقابل زيادة الاحتياجات جزئياً انخفاض تكاليف تخزين حصص الإعاشة المرتبطة باستمرار استخدام مخزن واحد، بينما أُدرج مستودعان في الميزانية المعتمدة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٢ ٠٩٩,٤	١١,٤	شرطة الأمم المتحدة

٥٤ - يُعزى نقصان الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر الذي بلغ ٢٠,٣ في المائة لأفراد شرطة الأمم المتحدة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ١٠ في المائة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٥ ٩٨٦,١	١٠,٨	وحدات الشرطة المشكلة

٥٥ - يُعزى نقصان الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف عمليات السداد القياسية وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات، الناتج عن ارتفاع المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر إلى ١٣,٨ في المائة لأفراد الشرطة المشكلة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ٥ في المائة بسبب إعادة

(١) يُعزى عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل عن نسبة ٥ في المائة زيادة أو نقصاناً أو عن مبلغ قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة إلى الوطن؛ (ب) السفر المتعلق بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن، وانخفاض التكاليف الفعلية المرتبطة بشروط وأحكام اتفاق استئجار طويل الأجل جديد ينص على توحي المرونة للجمع بين عمليات التناوب واستغلال طاقة استيعاب الطائرات إلى أقصى حد مع تقليل عدد الرحلات الجوية، بالمقارنة مع التقديرات المدرجة في الميزانية التي تستند إلى الاتفاق السابق؛ (ج) حصص الإعاشة التي كانت مخزنة في مستودع واحد، بالمقارنة مع المستودعين المدرجين في الميزانية المعتمدة، مما أدى إلى انخفاض تكاليف التخزين. وقابل نقصان الاحتياجات جزئياً ارتفاع تكاليف شحن المعدات المملوكة للوحدات في ارتباط بالنشر غير المتوقع لوحدة شرطة مشكلة إضافية لمواجهة الحالة الأمنية في البلد والإعادة غير المتوقعة إلى الوطن لوحدين من وحدات الشرطة المشكلة ومعداتها.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١٤ ٠٦٧,٦)	(١٠,٨)	الموظفون الدوليون

٥٦ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر إلى ٢٠,٧ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ٢٥ في المائة؛ (ب) ارتفاع التكاليف العامة الفعلية للموظفين، بالمقارنة مع التقديرات المدرجة في الميزانية؛ (ج) ارتفاع المتوسط الفعلي لمضاعف تسوية مقر العمل اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بالمضاعف المطبق عند حساب مرتبات الموظفين الدوليين في الميزانية المعتمدة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٢ ٣٣٩,٠)	١٩,٨	الموظفون الوطنيون

٥٧ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية إلى ٣٢,٨ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ٥٠ في المائة، وانخفاض المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة إلى ٣٨,٢ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ٤٠ في المائة؛ (ب) ارتفاع التكاليف العامة الفعلية للموظفين بالمقارنة مع التقديرات المدرجة في الميزانية؛ (ج) ارتفاع المتوسط الفعلي لمعدلات المرتبات الشهرية اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بالمقارنة مع متوسط المعدلات المطبق في حساب مرتبات الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة في الميزانية المعتمدة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٨١٤,٨	٦,٦	متطوعو الأمم المتحدة

٥٨ - يعزى نقصان الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين إلى ١٧ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ٥ في المائة، والذي يقابله

انخفاض المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر إلى ٢٥,٥ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ٤٠ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة الوطنيين.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٥٩١,١)	(٦,٧)	المساعدة المؤقتة العامة

٥٩ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى حصة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة من المساعدة المؤقتة العامة المتصلة بأنشطة الدعم الخاصة بالمجموعة ٥ والتوسعة ٢ من نظام أوموجا، بما في ذلك وقف تشغيل نظام غاليليو، والتي لم تُرصد لها اعتمادات في الميزانية المعتمدة. ويُقابل زيادة الاحتياجات جزئياً ارتفاع المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر البالغ ٤٢,٣ في المائة للوظائف الدولية الممولة من المساعدة المؤقتة العامة مقارنة بمعدل الشواغر المدرج في الميزانية البالغ ٢٥ في المائة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٢ ٣٦١,١)	(١٢٤,٤)	الأفراد المقدمون من الحكومات

٦٠ - تُعزى زيادة الاحتياجات إلى ارتفاع المتوسط الفعلي لمعدل شغل الوظائف إلى ١٢٥ في المائة مقارنة بمعدل شغل الوظائف المدرج في الميزانية البالغ ٩٠ في المائة (يبلغ معدل الشواغر ١٠ في المائة)، بسبب إذن مجلس الأمن بإضافة ٦٨ موظفاً بموجب قراره ٢٢٦٤ (٢٠١٦)، وهي وظائف لم تُرصد لها اعتمادات في الميزانية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١٢٣,٩)	(١١,٨)	الخبراء الاستشاريون

٦١ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى التعاقد مع: (أ) خبراء استشاريين من ذوي الخبرة المطلوبة في مجالات انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والسلوك والانضباط، تمثيلاً مع الفقرتين ٣٣ (ب) و ٤٨ من قرار مجلس الأمن ٢٣٠١ (٢٠١٦)، الذين لم تُرصد لهم اعتمادات في الميزانية المعتمدة؛ (ب) وخبراء استشاريين إضافيين لدعم الحوار المجتمعي فيما بين الجماعات المسلحة ووضع خطة لإدماج المقاتلين السابقين في قوات الأمن والدفاع. ويقابل زيادة الاحتياجات جزئياً عدم الاستعانة بخبراء استشاريين في تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية بسبب تجميعها في دورة واحدة لأن البعثة تمكنت من توفير التدريب بالاستعانة بأفراد من المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثات التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة عقب اعتماد الشهادات المطلوبة غير المتوقع وبسبب عدم استيفاء الشروط المطلوبة لدعم التعاقد مع الخبراء الاستشاريين.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٨,٥)	(٨٢٥,٤)	السفر في مهام رسمية

٦٢ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى سفر غير متوقع من مجلس الأمن إلى منطقة بحيرة تشاد، وهي احتياجات لم ترصد لها اعتمادات في الميزانية المعتمدة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٢٩,١	٣٤ ٧٩٥,٩	المرافق والهياكل الأساسية

٦٣ - يُعزى نقصان الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) إلغاء الخدمات المعمارية وخدمات الهدم واقتناء المواد والمعدات فيما يتصل بالمشاريع المتعددة السنوات لإنشاء وتوسيع الهياكل الدائمة ذات الجدران الصلبة والمرافق الجاهزة من الدرجة التجارية، التي كانت مقررة أصلا للبعثة، ونجم هذا النقصان عن قرار الإدارة القاضي باستكمال مرافق باستخدام المواد واليد العاملة من السوق المحلية للحد من التكاليف العامة وتهيئة الفرص الاقتصادية، وفيما يتعلق بإدارة النفقات الصلبة التي كانت تديرها بصفة مؤقتة الحكومة وموظفو البعثة، بينما واصلت البعثة استكشاف الحلول البديلة الطويلة الأجل من خلال برنامج مرفق المساعدة التقنية العاجلة في مجالي البيئة والمناخ؛ (ب) التحول إلى اتباع نهج داخلي في تقديم خدمات صيانة مرافق والمعدات بدلا من الاستعانة المقررة بمصادر خارجية تجارية لتقديم الخدمات، على النحو المدرج في الميزانية المعتمدة، مع إدراج نفقات عمليات البناء الصغيرة وخدمات مراقبة الحركة التي يقدمها فرادى المتعاقدين في إطار بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى من الميزانية.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٠,٩)	(١٧٨,١)	النقل البري

٦٤ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى تغير في تشكيلة الأسطول بسبب الاحتياجات التشغيلية. وقابل زيادة الاحتياجات جزئيا عدم استئجار رافعات متنقلة وشاحنات ثقيلة والتحول النهائي إلى العقود المحلية فيما يتصل بعمليات النقل الثقيل، بدلا من الاستعانة المقررة بمصادر خارجية تجارية لتقديم الخدمات.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٣٠,٨	٢٥ ٨٢٦,٨	العمليات الجوية

٦٥ - يُعزى نقصان الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) إرجاء الاستعانة بالخدمات لنشر منظومة جوية ذاتية التشغيل إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧، نتيجة لتغير مقدم الخدمات لصالح بلد مساهم بقوات، في

مقابل الحل التجاري المتوخى؛ (ب) انخفاض العدد الفعلي البالغ ٤٣٦ ٥ ساعة طيران باستئجار وتشغيل طائرات ذات أجنحة دوارة، بالمقارنة مع ٣٤٠ ٨ ساعة طيران مدرجة في الميزانية، وهو انخفاض ناجم عن إلغاء رحلات جوية بسبب سوء الأحوال الجوية والحالة الأمنية في القطاعات، وعن التأخر في نشر طائرة عمودية واحدة وصلت إلى البعثة في أيار/مايو ٢٠١٧، وذلك بسبب مشاكل تقنية؛ (ج) انخفاض استهلاك الوقود والزيوت ومواد التشحيم إلى ٩,٧ ملايين لتر بمتوسط تكلفة فعلية قدره ١,٠٠ دولار للتر الواحد مقارنة بـ ١١,٨ مليون لتر بمتوسط تكلفة فعلية مدرج في الميزانية وقدره ١,١١ دولار للتر الواحد، فيما يتعلق بإجراء ساعات طيران أقل لعمليات البعثة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢ ٥٤٢,٨)	(٢ ٢٨٨,٥)	النقل البحري

٦٦ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى اقتناء حاويات شحن لأغراض نقل الإمدادات والمعدات عن طريق البحر بدلاً من ترتيبات الشحن التقليدية، للتقليل إلى أدنى حد من رسوم التأخير. واستخدمت الحاويات لاحقاً في أغراض أخرى كمخازن وحاجز دفاعية ومكاتب، وهي احتياجات لم ترصد لها اعتمادات في الميزانية المعتمدة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٦,٨	١ ٨٠١,٤	الاتصالات

٦٧ - يعزى نقصان الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) عدم الاستعانة بخدمات الإعلام في إعداد دراسة استقصائية عن التصورات وإنتاج وبث برامج تلفزيونية وإذاعية، والربط بالإنترنت، نتيجة للشواغل الأمنية المستمرة، وعدم اكتمال القدرات الحكومية في مجال الإعلام، والتوافر غير المتوقع لقدرات داخل البعثة لتقديم الخدمات؛ (ب) اقتناء كابلات الواجهة المتعددة الوسائط العالية الوضوح، والبراهي والصمولات، والملحقات وغيرها من اللوازم الكهربائية المستخدمة لتركيب معدات الاتصالات، التي سجلت نفقاتها تحت بند المرافق والهياكل الأساسية (اللوازم الهندسية). ويقابل نقصان الاحتياجات جزئياً نفقات لتغطية تكاليف اقتناء معدات تكنولوجية مقررّة مستخدمة لتعزيز شبكات ونظم اتصالات البعثة، أدرجت في الميزانية تحت بند تكنولوجيا المعلومات.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٢٨,٦	٧ ٤٢١,١	تكنولوجيا المعلومات

٦٨ - يُعزى نقصان الاحتياجات أساساً إلى اقتناء ما يلي: (أ) معدات تكنولوجيا المعلومات المقررة المستخدمة لتعزيز شبكات ونظم اتصالات البعثة التي سجلت نفقاتها تحت بند الاتصالات؛ (ب) نظام

الألواح الشمسية المختلط المقرر المستخدم كمصدر لتزويد مرافق البعثة بالطاقة، واللوازم وقطع الغيار المستخدمة لتركيب المعدات، والتي سجلت نفقاتها تحت بند المرافق والهياكل الأساسية.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٨٢,٧	٧ ١٧٣,٥	الخدمات الطبية

٦٩ - يُعزى نقصان الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) إرجاء اقتناء اللوازم الطبية الناجم عن التشغيل الجزئي غير المتوقع لخمس مراكز للطوارئ والإسعافات الأولية تابعة للأمم المتحدة في القطاعات بسبب عدم توافر عاملين في المجال الطبي وأعمال التشييد الجارية للمرافق؛ (ب) توافر طائرة البعثة الموجودة والعاملين الطبيين المدربين والخطوط الجوية التجارية لأغراض الإجلاء الطبي، التي قدمت الدعم الكافي للعدد الفعلي للحالات بدلا من التعاقد المدرج في الميزانية على الاستعانة بمصادر خارجية لتقديم خدمات الإسعاف الجوي والخدمات الطبية الجوية.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٧,٠)	(٧ ٦٦٤,٤)	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٧٠ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) مشاركة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الخدمات الإضافية لدعم الأنشطة المقررة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (ب) التحول إلى تطبيق نهج داخلي لتوفير خدمات الدعم للبعثة الذي استُكمل باستخدامفرادى الموظفين التعاقديين، بدلا من الاستعانة بمقدمي الخدمات التجارية الخارجية كما كان مقررًا. وقابل زيادة الاحتياجات جزئياً انخفاض في خدمات الشحن نجم عن عدم اقتناء مبان جاهزة نظراً لتغيير في خطة إنشاء مرافق البعثة ومعدات معالجة المياه وتوزيع الوقود نتج عن التقدم السريع في إنشاء هذه المرافق واقتناء المعدات في الفترة السابقة.

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٧١ - يرد فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ٦٠٠ ١١١ ٤٩ دولار والمتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ البالغ قدرها ٧٠٠ ٦٧٦ ٣٣ دولار، والمتأتية من إيرادات الاستثمار (٥٠٠ ٨٧١ ٣ دولار) والإيرادات الأخرى/المتنوعة (١٠٠ ٠٠٠ دولار) ومن إلغاء التزامات الفترات السابقة (٢٠٠ ٢٩ ٧٠٥ دولار).